وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: قسم علوم المالية و المحاسبة **تخصص:** تدقيق و مراقبة تسيير

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة

مقدمة من طرف :

* بن علو أسامة

تحت اشراف الأستاذة :

* أ/ بن حليمة سليمة

لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بلعياشي بومدين	أستاذ محاضر أ	مستغانم
مقررا	بن حليمة سليمة	أستاذ محاضر ب	مستغانم
مناقشا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	مستغانم

السنة الجامعية: 2021 / 2022

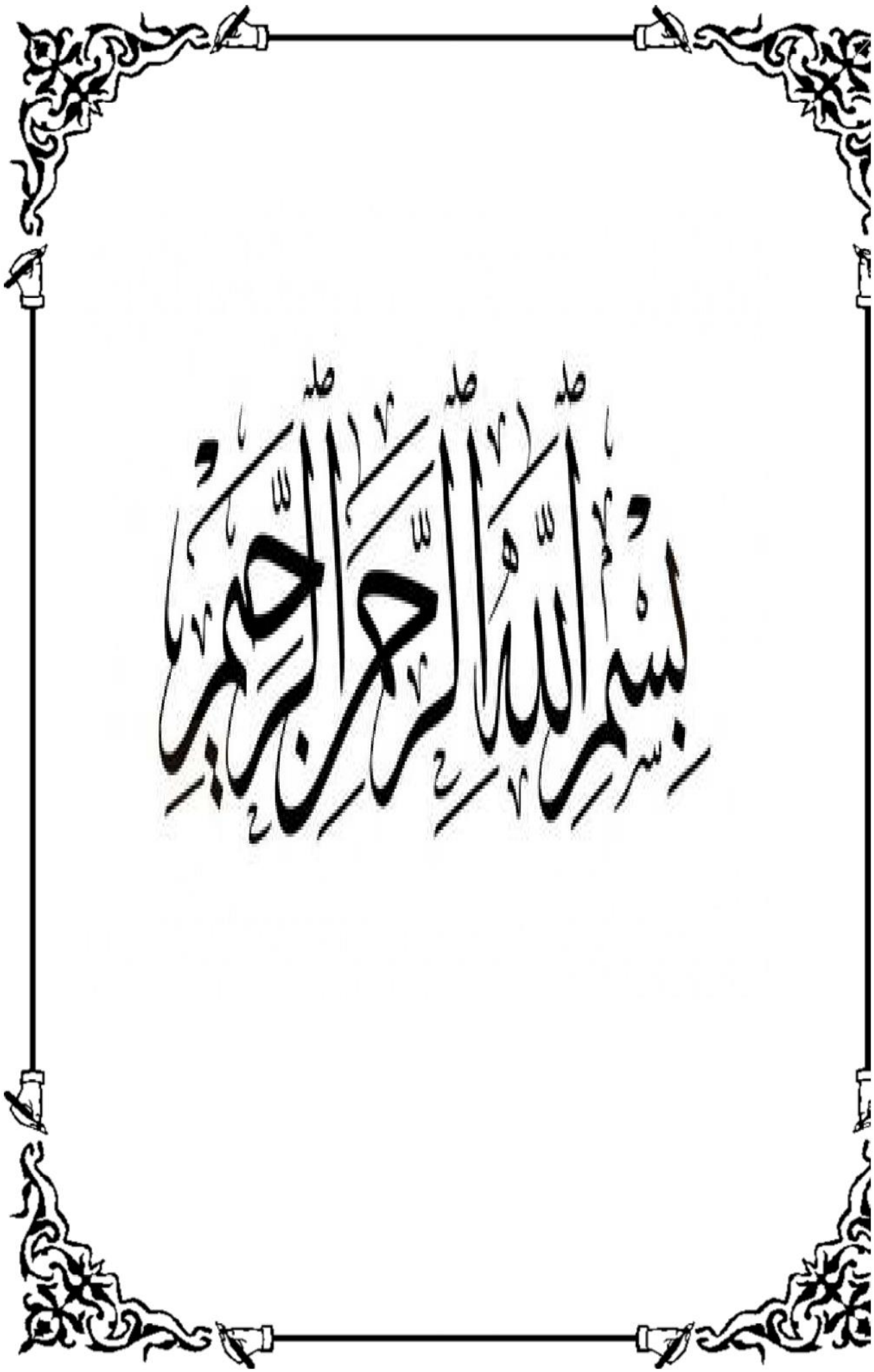
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

اللهم إني أسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا"

"إلى الذي قال فيهما جل ثناءه: "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما

إلى من ينتفخ صدري بذكرهما وتطيب الحياة وتكتمل سعادتي بقربهما

ألمتني بقلبها وجوارها وعطفت علي بحنانها وأعانتني بدعائها وأنستني

في السراء والضراء إلى شمس حياتي ومصدر سعادتي لأمي

الحنونة حفظها الله وأطال الله في عمرها، وإلى الذي أنار السبيل وعلمني الصبر كما علمني التواضع في الحياة

إلى أجمل هبة وهبني الله بها أبي العزيز حفظه الله

وأهديها إلى كل من أخي عبد الحق و أخواتي

وإلى كل من ساندني وقدم لي الدعم وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

شكر و عرفان

الحمد و الشكر أولا لله عز وجل الذي لا يطيب الليل إلا بشكره ولا النهار

إلا بذكره، ولا تطيب اللحظات إلا بطاعته، ولا تطيب الآخرة إلا بعقود، ولا تطيب الجنة إلا برؤيته، أحمدك وأشكر فضلك في توفيقي

لإنجاز هذا العمل.

إلى منارة العلم والإمام المصطفى، إلى سيد الخلق إلى

رسولنا الكريم سيده محمد صلى الله عليه وسلم ،و إلى الوالدين حفظهما الله تعالى

و كذا من علمونا مسيرة العلم والنجاح، أساتذتنا الكرام من الابتدائي إلى الجامعة أو الأخص بالذكر الأستاذة "بن حليمة سليمة" التي قدمت لي كل النصح والإرشاد طيلة فترة إعداد المذكرة

فلها مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد لي يد العون

والمساعدة من الأساتذة الكرام أو من عائلتي من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو من بعيد.

الملخص:

الغاية من هذه الدراسة هي الوقوف على علاقة التدقيق الداخلي تسيير و إدارة مخاطر الأعمال في البنوك التجارية أو المؤسسات المالية بولاية أم البواقي، وذلك من خلال دراسة عينة من العاملين في المفتشية الجهوية للتدقيق، ذلك من أجل معرفة مدى قدرة المدققين الداخليين في تسيير مختلف الأخطار آليات التنبؤ بها من بين النتائج المتحصل عليها، أن عملية إدارة المخاطر تتم من خلال التقرير النهائي الذي يوجه للإدارة العليا للبنك.

كما توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر الاقتصادية في البنوك التجارية تتوقف على قدرة التنسيق الجيد بين قسمي إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي والذي يضمن الاستجابة السريعة لإدارة المخاطر وأهمية وضع إجراءات التدقيق الداخلي التي تأخذ في الحسبان المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وإدراك العديد من ذوي الاهتمام بالتدقيق الداخلي سواء الممارسين منهم و الأكاديميين للدور الحديث الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

Summary:

The purpose of this study is to identify the relationship of internal auditing to the management and management of business risks in commercial banks or financial institutions in the state of Oum El Bouaghi, by studying a sample of workers in the regional auditing inspection, in order to know the extent of the ability of internal auditors to manage various risks mechanisms predict it. Among the results obtained, the process of risk management is carried out through the final report that is directed to the senior management of the bank.

The study also found that the management of economic risks in commercial banks depends on the ability of Good coordination between the departments of risk management and internal audit, which ensures a rapid response to risk management and the importance of developing internal audit procedures that take into account the risks to which the institution is exposed, and the awareness of many people with an interest in internal auditing, both practitioners and academics, of the modern role that internal audit plays in managing Risk.

الفهرس

الفهرس

البيان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس (قائمة المحتويات)	
قائمة الأشكال و الجداول	
المقدمة	أ - ب
الفصل الأول: الايطار ألمفاهيمي للتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر	**2 - 38**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	**3**
المطلب الأول: تعريف التدقيق و أنواعه	**3**
المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن التدقيق الداخلي و مفهومه	**8**
المطلب الثالث: أهمية و أهداف التدقيق الداخلي	**11**
المطلب الرابع: أنواع و معايير التدقيق الداخلي	**14**
المبحث الثاني: عموميات حول إدارة المخاطر	**20**
المطلب الأول: نشأة و مفهوم إدارة المخاطر	**20**
المطلب الثاني: أساسيات و أهداف إدارة المخاطر	**26**
المطلب الثالث: الاجرائات و الخطوات المتبعة في إدارة المخاطر	**30**
المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في كيفية الحد من المخاطر في المؤسسة	**32**
خلاصة	**38**
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،المفتشية الجهوية للتدقيق	**41 - 77**
تمهيد	**41**
المبحث الأول: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**42**
المطلب الأول: الايطار القانوني للتدقيق الداخلي بالجزائر	**43**
المطلب الثاني: التعريف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	**44**
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**49**
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية	**57**
المطلب الأول: المنهج المتبع في الدراسة	**57**
المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة	**58**
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة	**63**
المبحث الثالث: مناقشة و تفسير الدراسة الميدانية	**73**
المطلب الأول: مناقشة و تفسير نتائج الاستبيان	**73**
المطلب الثاني: تفسير و مناقشة نتائج العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة	**74**
المطلب الثالث: النتائج المحصلة	**75**
خلاصة	**77**
الخاتمة	**79**
قائمة المراجع	**82**

قائمة الجداول و الأشكال:

* قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و الخارجي	5
2-1	التطور التاريخي للتدقيق الداخلي	10
3-1	تصنيف أهداف المخاطر	29
2-2	مقياس ليكارت الخماسي	57
3-2	معامل الثبات ألفا كرونباخ	58
4-2	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	59
5-2	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	59
6-2	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	60
7-2	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	61
8-2	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	62
9-2	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية	63
10-2	إجابات المحور الأول استخدام التدقيق لمواجهة الأخطار الحالية بفاعلية	64
11-2	مدى إدراك و وعي المؤسسة لمدي أهمية دراسة الأخطار	66
12-2	كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر	68
13-2	توضيح العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة	69
14-2	الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع	70
15-2	توضيح تحليل تباين خط الانحدار	70
16-2	دراسة معاملات خط الانحذار	72

* قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مخطط لدور وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر	35
1-2	ورقة المخاطر	55
2-2	توضيح مدى ملائمة خط الانحدار	71

المقدمة العامة

المقدمة:

لقد أدى اتساع حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها إلى صعوبة إدارتها إدارة فعالة مباشرة نتيجة لتعدد عملياتها وتنوع مشكلاتها واستخدام عدد كبير من العاملين وبذلك تزايد صعوبة معالجة جميع المخاطر المحدقة بها في مقدار النجاح الذي تحققه المؤسسة بتوقف إلى حد بعيد على قدرة وكفاءة قيادتها ونخص بالذكر متفشية التدقيق الداخلي للمؤسسة يعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الركائز التي تقوم عليها جملة الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة حيث تعمل على توظيف أشخاص يتمتعون بالتأهيل العلمي والخبرات العلمية والاستقلالية الخاصة في طرح آرائهم وإعداد التقارير المختلفة ، وبالأخص تقيم الأخطار ومحاولة تعليلها أو الحد منها وهذا من أجل التحكم من الأخطار لاسيما المتعلقة بأنشطة المؤسسة ومحيطها ومع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال أصبح لزاما على وظيفة التدقيق الداخلي أن تساير تلك التطورات الهائلة والانتقال من الاهتمام بالجانب المالي للمؤسسة فقط بل وإلى مختلف جوانبه التشغيلية الأخرى مما حفز الهيئات الميدان التدقيق الداخلي على إيجاد منهجية تتلاءم ومتطلبات المؤسسات ونجد من ضمنها معهد المدققين الداخليين ، والذي أعاد النظر في معايير التدقيق الداخلي الصادرة وساهم في إرساء منهجية جديدة تقوم على أساس تقييم المخاطر وأعضاء تأكيدات وخدمات استشارية من شأنها أن تساهم في تقييم نظام إدارة المخاطر والحد منها والمساعدة في تحسين أداء المؤسسة و الحفاظ على الكفائة في طبيعة نشاطها السائد.

بناءا على ما سبق سنحاول القيام بمعالجة الوقوع انطلاقا من طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى قدرة و مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر المؤسسة ؟

الأسئلة الفرعية:

1- هل التدقيق الداخلي قادر على مواجهة الأخطار الحالية ؟

2- ما مدى تميز التدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار ؟

3- هل حمل التدقيق الداخلي قادر على مواجهة الأخطار ؟

4- ما مدى إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1- يأثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر.

2- التدقيق الداخلي قادر على مواجهة الأخطار الحالية بفعالية.

3- هناك إدراك ووعي تام بأهمية دراسة وإدارة الأخطار من المؤسسة .

أسباب اختيار الدراسة:

- طبيعة التخصص الذي يتلائم مع طبيعة الموضوع.
- التعرف على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
- نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها عمليات إدارة المخاطر.
- الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والدارسين في مجال مخاطر التحقيق.
- التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال المكانة التي تحتلها إدارة المخاطر في المؤسسة مما يظهر أهمية دراسة مخاطر التدقيق في المؤسسات من طرف متفشيات والتقليل من هذه الأخطار ومن هنا سنحاول إبراز الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر .
- الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تحصيل إدارة المخاطر.
- التعرف على مدى إدراك المؤسسة بالمخاطر المتاحة بها .

المنهج المستخدم:

من أجل دراسة الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة واثبات ونعي الفرضيات المعتمدة الدراسة تم الاعتماد على منهج الوصفي التحليل الوقفي في الجانب النظري والتحليل في جانب التطبيقي.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على مراجع بسبب قلة المصادر المعتمدة .
- امتناع المؤسسة عن استقبال الطلبة.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بكل جوانب البحث ضمنا بتقسيمه إلى فصلين كما يلي:

- الفصل الأول: ماهية التدقيق الداخلي و عموميات حول إدارة المخاطر و تطرقنا فيه إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه عن ماهية التدقيق الداخلي أما المبحث الثاني، فقد تطرقنا فيه عموميات حول ما يخص إدارة المخاطر.

-الفصل الثاني :دراسة ميدانية حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة المالية ،بنك التنمية الريفية و الفلاحة ، و وسنقسم هذا الأخير إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ما يتمثل فيه التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،أما المبحث الثاني ، فتطرقنا فيه لعرض و تحليل النتائج للدراسة الميدانية للمفتشية التابعة للبنك ، أما في المبحث الثالث تناولنا فيه مناقشة النتائج المحصلة للعلاقة الارتباطية بين متغيرات فـــــــــــــــــي هـــــــــــــــــذه الدراســـــــــــــــــة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر

تمهيد:

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة تقييميه نشأت داخل المؤسسة بهدف مراجعة و فحص جميع الأنشطة بهذه المؤسسة و يعمل التدقيق الداخلي على مساعدة الأفراد للقيام بالأعمال المكلفين بها بدرجة عالية من الكفاءة و الجودة , وذلك عن طريق توفير الدراسة و التحليل و التقييم و التوصيات , و تقديم الاستشارات و المعلومات التي تتعلق بالأنشطة المختلفة داخل المؤسسة. و بالتالي تكون المؤسسة بحاجة لوجود وظيفة التدقيق الداخلي , لتوفير المعلومات الموضوعية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التسيير أعمال المؤسسة و الأهم من ذلك تحديد المخاطر التي قد تهدد بنشاط المؤسسة و كيفية التعامل معها و إدارتها بالشكل اللازم .

و سنحاول توضيح الإطار النظري و المفاهيمي لكل من التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر ، ففي هذا الفصل من خلال المبحثين اللذين سوف نتطرق إليهما و الذي سيتناول كل من:

أولا: ماهية التدقيق الداخلي.

ثانيا: عموميات حول إدارة المخاطر

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتركز عليها المؤسسات ومن أهم الأنظمة الرقابية الموجودة بها فهي أداة السياسة الإدارات تراقب بواسطتها كل ما يحدث داخل المؤسسة ونشاط تقييمي لكافه الأنشطة والعمليات في المؤسسة حيث تعمل على تطوير أنظمتها الرقابية الداخلية، كما أن ضرورة تبني المؤسسة لوظيفة التدقيق الداخلي في هيكلها التنظيمي أصبح مسألة مهمة , وهذا للدور الذي تلعبه في تقييم النظام التسيير و المساهمة في تقويمه و تصحيحه لذا سنتناول في هذا المبحث موضوع التدقيق الداخلي بحيث نتطرق إلى تعريف التدقيق و أنواعه في المطلب الأول و إلى لمحة تاريخية عن التدقيق الداخلي و مفهومه في المطلب الثاني أما المطلب الثالث فسنتطرق إلى أهمية و أهداف التدقيق الداخلي أما الطلب الرابع و الأخير فسنتناول فيه أنواع التدقيق الداخلي و معاييره.

المطلب الأول: تعريف التدقيق و أنواعه

أولا: تعريف التدقيق

هناك العديد من التعاريف التي تناولت التدقيق سنذكر البعض منها:

التعريف الأول:"هو فحص منتظم من قبل شخص فني محايد للدفاتر و السجلات والمستندات و الحصول على الأدلة والقرائن اللازمة لإبداء الرأي الفني المحايد عن عدالة القوائم المالية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها".[1]

التعريف الثاني:"هي عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعية, و كذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية "[2]

التعريف الثالث:"فحص أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما, بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة , ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. "[3]

---

[1] غسان فلاح المطارنة, تدقيق الحسابات المعاصر و دار المسيرة للنشر و التوزيع ,الأردن, الطبعة الأولى ,2006, ص 14.

[2] .منصور حامد محمود, محمد أبو العلا الطحان, محمد هاشم الحموي, أساسيات المراجعة, مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح , مصر ,1999, ص 6.

[3] خالد أمين عبد الله, علم تدقيق الحسابات والناحية النظرية و العملية, دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, الطبعة الرابعة, 2007, ص 13.

التعريف الرابع: عن الجمعية المحاسبية الأمريكية:" The Amirican Accounting Association" "AAA": "هو سيرورة المنظمة التي تحتوي على تجميع و تقييم موضوعي للأدلة المتعلقة معلومات مقدمة عن أحداث و تصرفات اقتصادية وذلك للتحقق من درجة الموافقة بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعة وتوصيل النتائج المتوصل إليها إلى المستعملين المعنيين".

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكننا أن نتوصل إلى إعطاء تعريف عام وشامل للتدقيق حيث:[4]

"هو التأكد من تطابق العمليات والأحداث الاقتصادية محل الدراسة و تقييمها من طرف مع المعايير الموضوعية, وضرورة وجود هذه المعايير حتى يتمكن المدقق من إبداء الرأي الفني المحايد و إصدار الحكم حول البيانات و المعلومات المستخلصة, و توصيل نتائج هذا التقييم إلى الأطراف المعنية".

ثانيا: أنواع التدقيق

ينقسم التدقيق إلى عدة أنواع وذلك باختلاف الزاوية التي ينظر إليها وفيما يلي هذه الأنواع:

1-من حيث القائمين بعملية التدقيق: [5]

أ- التدقيق الداخلي: قد يقوم بعملية التدقيق شخص من داخل المؤسسة يقوم بعملية فحص للدفاتر و السجلات ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات , وفي هذه الحالة يسمى هذا التدقيق بالتدقيق الداخلي وهو يعتبر إحدى أدوات الرقابة ويعتبر أداة بيد الإدارة ومن أهداف التدقيق الداخلي فيما يخص تزويده للإدارة بالمعلومات مايلي:

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.

- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.

[4] رحو خيرة ، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المؤسسة ، دراسة حالة : مؤسسة الزجاج الجديدة nover ، من مذكرة التخرج، الماستر المحاسبة و التدقيق ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، 2011 - 2012.

[5] غسان فلاح المطارنة, مرجع سبق ذكره ص 25.

- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

ب- التدقيق الخارجي: هو الفحص الإنتقادي للدفاتر و السجلات من قبل شخص محايد خارجي في سبيل الحصول على رأي حول عدالة القوائم , ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المؤسسة.

ويتضح من التعريفين السابقين أن هناك أوجه اختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي .

و يمكن حصرها على النحو التالي[6]:

الجدول (1-1): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و الخارجي.

معيار التفريق	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة و دقيقة للإدارة، يكون الهدف كشف و منع الأخطاء والانحراف عن السياسات الموضوعة.	خدمة الملاك عن طريق إبداء الرأي فني بعدالة القوائم المالية، بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.
نوعية القوائم	موظف من داخل الهيئة التنظيمية شخص مهني مستقل من خارج الوحدة للوحدة ويعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية يعين بواسطة الملاك.
درجة الاستغلال	يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عن بعض الإدارات مثل إدارة عملية الفحص والتقويم و إبداء الرأي . الحسابات المالية ولكن يخدم رغبات وحاجات الإدارات جميعها.	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص و التقويم و إبداء الرأي
المسؤولية	مسؤول أمام الإدارة ومن ثم يقدم تقريره مسؤول أمام الملاك , ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات	مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص و رأيه الفني في القوائم

[6] نفس المرجع السابق، الجانب النظري ، دراسة حالة : مؤسسة الزجاج

	الإدارية العليا	المالية إليهم
نطاق العمل	تحديد الإدارة نطاق العمل فبمقدار المسؤوليات التي تعهد للتدقيق الداخلي يكون نطاق عمله	يحدد ذلك التعيين و الأعراف السائدة، و المعايير المهنية و ما تنص عليه القوانين و الأنظمة.
توقيت التدقيق	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية	يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية و قد يكون احيانا خلال فترات متقطعة من السنة

المصدر: حسين احمد دحدوح , حسن يوسف القاضي , مراجعة الحسابات المتقدمة , الإطار النظري و الإجراءات العملية , دار الثقافة للنشر و التوزيع , الطبعة الأولى ,2009, ص 53.

2- من حيث درجة الشمول و مدى المسؤولية في التنفيذ:[7]

أ-تدقيق عادي: يقصد به فحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات و المستندات ومفردات القوائم المالية للتأكد من مدى عدالة القوائم المالية ودلالتها للمركز المالي ومدى الاعتماد عليها وإصدار تقرير يحتوي على رأي فني محايد لعدالة القوائم المالية.

ب- تدقيق لغرض معين : يقصد به تدقيق موضوع محدد لهدف البحث عن حقائق معينة و الوصول إلى نتائج محددة و يتم تكليف خطي و من أمثلته فحص نظام الرقابة الداخلية ,فحص المستندات لعملية معينة و مسؤولية المدقق عن الإهمال أو التقصير عقدية.

3-من حيث درجة الالتزام:[8]

أ-تدقيق التزامي : هو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به حيث يلزم المشروع بضرورة تعيين مدقق خارجي التدقيق حساباته , و اعتماد القوائم المالية الختامية له, و من ثم يترتب من عدم القيام بالتدقيق وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة .

[7] خالد الخطيب, خليل الرفاعي,علم تدقيق الحسابات , النظري و العملي, دار المستقبل للنشر و التوزيع , الأردن, الطبعة الأولى, 2009 ص 26.
[8] الصبان محمد سمير وعبد الوهاب نصر علي , المراجعة الخارجية والمفاهيم الأساسية و آليات التطبيق , الدار الجامعية, الإسكندرية, 2002, ص 33.

حيث تنص المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري على ما يلي:

"تعيين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني".[9]

فهذه المادة تلزم جميع المؤسسات ذات الأسهم تعين مندوب للحسابات و تحدد كذلك مدة التعيين بثلاث سنوات.

ب- التدقيق الاختياري : وهو التدقيق و بطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة ,ففي الشركات ذات المسؤولية المحددة و ذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المدقق الخارج بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال و المركز المالي

إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء و خاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد.

4-من حيث النطاق:[10]

أ-تدقيق كامل: هو التدقيق الذي يخول المدقق الحسابات نطاقا غير محدد للعمل الذي يؤديه , بمعنى عدم وجود قيود أو تحديد لنطاق عمل المدقق من قبل الإدارة.

و يتطلب هذا النوع من التدقيق من المدقق الحسابات تقديم رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية كل بغض النظر عن الاختبارات التي قام بها , حيث أن مسؤوليته تشمل جميع العناصر التي لم تخضع للفحص.

ب- تدقيق جزئي : هو التدقيق الذي يتضمن بعض القيود على نطاق عمل المدقق كان يقتصر عمل المدقق على تدقيق بعض العمليات دون غيرها , أو تدقيق الميزانية دون غيرها ,أو تدقيق المخزون دون غيره , ويتم تحديد ذلك وفقا للعقد الذي تم بين المدقق و الجهة التي قامت بتعيينه .

وفي هذه الحالة فإن مسؤولية المدقق تنحصر في المجال الذي حدد له فقط , و سوف يكون رأيه في المجال المحدد فقط و ليس في القوائم المالية ككل. 5- من حيث التوقيت:[11]

أ-تدقيق نهائي: في هذا النوع تتم عملية التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية و انتهاء المحاسب من عمله و إقفاله الحسابات الختامية , ويصلح هذا النوع من التدقيق في المؤسسات الصغيرة

[9] القانون التجاري, المرسوم التشريعي رقم93-08 المؤرخ في 25 ابريل 1993, طبعة جديدة مصححة و منقحة, برتي للنشر ,2012

[10] شعباني لطفي, المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة, رسالة ماجستير وجامعة الجزائر, 2004, ص 19,

[11] الصبان محمد سمير، و أخر، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المتوسطة أين يقتصر المدقق على فحص و مراجعة الميزانية , و يطلق على هذا النوع من التدقيق باسم "تدقيق الميزانية".

ب-تدقيق مستمر: بالغ الأهمية في المؤسسات الكبيرة ان يقوم المدقق بتدقيق الحسابات طوال السنة المالية بقيامه بزيارات متعددة و التي يمكن أن تكون مفاجئة , زيادة على ذلك يقوم المدقق بتدقيق الحسابات الختامية للمؤسسة الشيء الذي يعطيه الوقت الكافي للتعرف على المؤسسة والتقليل من التلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية و عدم إهمال العامل لعمله نظرا للتدخل المستمر للمدقق , كما يسهل اكتشاف الأخطاء و حالات الغش و انتظام العمل بالنسبة للمدقق .

فبمقتضى القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد في مادته 31 التي تنص على أنه "يمكن لمحافظي الحسابات في كل وقت أن يتطلعوا على السجلات و الموازنات و المراسلات و المخاطر و بصفة عامة على كل الوثائق وكل الكتابات التابعة للشركات أو الهيئة دون نقلها...".[12]

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن التدقيق الداخلي و مفهومه

أولا :لمحة تاريخية عن التدقيق الداخلي:

المتتبع لتاريخ تطور التدقيق يلاحظ تعدد و تنوع أشكال و محال التدقيق فقد انحصرت أهدافه في المراحل الأولية في اكتشاف الغش و الأخطاء والتلاعب وضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح أعم و أوسع الإجراء إيصال النتائج , يرجع بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 و هذه

[12] القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، المادة 31، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 42 ب 11/06/2010، ص 08

الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي , حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته [13].

و الجدول التالي يلخص مراحل تطور التدقيق الداخلي و تعرفه عبر كل مرحلة

الجدول (1-2): التطور التاريخي للتدقيق الداخلي.

[13] خلف عبد الله الوردات , التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق , وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الأردن والطبعة الأولى ,2006,ص 30.

السنة	تعريف التدقيق الداخلي
1947	إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي صادرة عن معهد المدققين الداخليين.
1957	تم إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي
1964	تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على أنه، مرتجعة للأعمال و السجلات، تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة أحيانا بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض.
1974	تم تشكيل لجان لدراسة و اقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي.
1977	انتهاء لجان التدقيق من أعمالها، و تقديم تقرير بنتائج الدراسة.
1978	عرف التدقيق الداخلي في هذه المرحلة على أنه: وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص و تقويم أنشطتها المختلفة وهدف التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية وذلك بتزويدهم بالبيانات و المعلومات التحليلية و عمل الدراسات و تقديم المشورة و التوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي يتم تدقيقها.
1996	تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق صادر عن معهد المدققين الداخليين.
1999	تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه، نشاط نوعي و استثماري و موضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة و تحسين و انجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات و الخطط و الاجرائات و اقتراح تحسينات اللازمة و ادخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.
2001	تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي و تم تعريف التدقيق الداخلي على أنه، نشاط تأكيدي مستقل و موضوعي و نشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة و لتحسين عملياتها، و هو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم و دقيق لتقييم و تحسين فاعلية و عمليات إدارة المخاطر، الرقابة و التوجيه (التحكم).

المصدر: من إعداد طالب بالاعتماد على مراجع.

ثانيا: مفهوم التدقيق الداخلي

تتعدد التعاريف التي تناولت التدقيق الداخلي وقد أعطى الكتاب في هذا المجال عدة تعاريف منها :

فقد عرفه "جاك رونار" في كتابه: " Théorie et pratique de l'audit interne" وهذا التعريف صادر عن معهد المدققين الداخليين "Institut of Internal Auditor" :
"التدقيق الداخلي هو نشاط تأميني و استشاري مستقل و موضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المؤسسة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة اكتساب المؤسسة آلية منطمة و منهج انضباطي التقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات حكومة الشركة ".[14]

تعريف آخر للتدقيق الداخلي: " وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع و تتناول الفحص الانتقادي للإجراءات و السياسات والتقييم المستمر للخطط و السياسات و الادارية و إجراءات الرقابة الداخلية . وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الادارية و التحقق من أن مقومات نظام الرقابة الداخلية سليمة و معلوماتها دقيقة و كافية".[15]

تعريف التدقيق الداخلي حسب لجنة طرائق التدقيق :" Commitee of Sponsoring of Organizations of the Treadway،COSO":"

"التدقيق الداخلي هو عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة و الإدارة الأفراد الآخرين في المؤسسة ويتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية:

- الاعتماد على التقارير المالية .

- كفاءة العمليات و فاعليتها.

- الالتزام بالقوانين و الأنظمة المعمول بها.[16]

[14] Jacques Renard, Théorie et pratique d'audit interne ,les éditions d'organisation, 7éme édition, 2010,p73.

[15] صالح ميلود خلاط , بشير محمد عاشور و مصطفى ساسي فتوحة, بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية , الواقع و الآفاق , منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة والنشر وطرابلس والطبعة الاولى , 2007,ص384.

[16] ايهاب نظمي ابراهيم , التدقيق القائم على مخاطر الأعمال,حداثة و تطور, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان الأردن , الطبعة الأولى ,ص21.

تعريف التدقيق الداخلي حسب المعهد الفرنسي للتدقيق و الرقابة الداخلية " Institut des auditeurs et controleurs internes"Francais "" IFACI :

" التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييمية مستقلة داخل المؤسسة لمساعدة الإدارة العليا للرقابة العامة الأنشطتها "[17]

و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن :

"التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة داخل المؤسسة يقوم على أساس فحص و تقييم الجوانب المالية و غير المالية داخل المؤسسة, و تقديم النصح والإرشاد للمؤسسة ".

المطلب الثالث: أهمية و أهداف التدقيق الداخلي

أولا: أهمية التدقيق الداخلي:[18]

ولقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة كنتيجة طبيعية لزيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية.

و يمكن تقسيم هذه الأهمية من وجهة نظر الإدارة و المدقق الخارجي إلى التالي :

1-1- أهمية التدقيق الداخلي للإدارة :

يصمم التدقيق الداخلي أصلا داخل المؤسسة لضمان حسن سير العمل, و للتأكد من سلامة الأصول و حفظها من الإهمال أو الضياع و الإسراف أو الاختلاس.

كما أنها تصمم لزيادة الكفاءة الإنتاجية في جميع المجالات, و الأمور التالية توضح المدى أهمية التدقيق الداخلي للإدارة:

- كبر حجم المؤسسات و تعدد عملياتها و تعقيدها أدى إلى فقدان الصلة المباشرة بين الإدارة و العاملين بين الإدارة و العاملين في مختلف المواقع و الأقسام .
- لما كانت الإدارة مسؤولة عن حماية أصول المؤسسة و ممتلكاتها ,ونظرا لزيادة حجم المؤسسات وازدياد المسؤوليات و الاختصاصات الملقاة على عاتق الإدارة الأمر الذي دفع الإدارة الاطمئنان إلى من فوضت إليهم سلطاتها ,وان أصول المؤسسة في أيدي أمينة ,و رغبة الإدارة في التخفيف من مسؤولياتها التي أصبحت جسيمة .

[17] khayrallah BELAID, l'audit interne et l'approche de la dynamique de groupes, centre de publication universitaire, tunisie, 2005,p11.

[18] صالح ميلود خلاط وآخرون ,مرجع سبق ذكره ,ص531, بتصرف.

- إشراف الدولة المتزايد على المؤسسات جعل من الضروري التأكد من صحة و دقة البيانات و المعلومات, و خاصة بعد ظهور اللوائح و القوانين والتشريعات المختلفة المتعلقة بالدولة و النشاطات.

2- أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للمدقق الخارجي:[19]

هناك فوائد عديدة يمكن أن يجنيها المدقق الخارجي من التدقيق الداخلي و من أهمها:

- يستطيع المدققون الخارجيون الحصول على نفاذ بصيرة أفضل على عمليات العميل في المجالات المتخصصة , مثل : المجلات القانونية و الهندسية و الطبية و غيرها من خلال خبرة و معرفة المدققين الداخليين.

-إمكانية انجاز مختلف أعمال التدقيق في وقت قصير و ذلك لأن وجود التدقيق الداخلي الجيد يسهل أعمال التدقيق و يوفر وقتا و جهدا كبيرين .

يسمح للمدققين الخارجيين بالتركيز على أكثر المحلات أهمية ,أي الاستفادة من مبدأ الأهمية النسبية وذلك بالاطمئنان على المحلات التي تم التركيز عليها من قبل المدقق الداخلي و الاهتمام بغيرها .

يتم تحسين العلاقات مع العميل بسبب الشعور بالشمول ويقصد بذلك عدم التشابك أو التداخل من خلال التعاون و تنسيق الجهود لكلا الطرفين ,ويتم ذلك بعد أن يتأكد المدقق الخارجي من موضوعية و كفاءة أداء المدقق الداخلي فيحصل بينهما نوع من التعاون و التشاور في هذه الحالة يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في كثير من الامور وهذا يوفر عليه كثير من الوقت و الجهد.

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي:[20]

جاء في مقدمة القائمة المعدلة لمسؤوليات المدقق الداخلي الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام 1994 أن الهدف الرئيسي من التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء المؤسسة لتأدية مسؤولياتهم بفعالية , و يتم ذلك من خلال تزويدهم بالتحليلات و التقييمات و التوصيات و الاستشارات التي تهتم بالأنشطة التي تم تدقيقها.

---

[19] -مرجع سابق , بتصرف,ص532.

[20] خالد أمين عبد الله, التدقيق والرقابة في البنوك, دار وائل للطباعة والنشر والأردن ,الطبعة الأولى , 1998 ,ص 174.

و يشمل هذا الهدف الرقابة الفعالة بتكلفة معقولة, و يمكن تلخيص أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي:

- مراجعة متانة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية على العمليات, و العمل على جعلها فعالة بتكلفة أقل.

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة من قبل الإدارة.

- تحديد الأهداف التي تعظم المنافع من استخدام الأساليب و الطرق المناسبة في استغلال الموارد المادية و البشرية المتاحة.

- التحقق من وجود الحماية الكافية للأصول وإمكانية الاعتماد على البيانات المالية المعدة للإدارة .

- تطوير نظام العمل في المؤسسة ونظام الرقابة الداخلية من خلال التوصيات لتحسين أداء الموظفين .

المطلب الرابع: أنواع و معايير التدقيق الداخلي

أولا: أنواع التدقيق الداخلي:

1- التدقيق المالي:[21]

يعرف التدقيق المالي بأنه الفحص الكامل و المنظم للقوائم المالية و السجلات المحاسبية و العمليات المتعلقة بتلك السجلات ,لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و السياسات الإدارية و أية متطلبات أخرى.

و بالنظر للتعريف السابق , نجد أن التدقيق المالي , هو المحال التقليدي للتدقيق الداخلي و الذي يضمن مراجعة و تتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص المؤسسة , و تدقيقها حسابيا و مستنديا , ثم التحقق من سلامتها و تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها , و السياسات و الأنظمة الخاصة بالإدارة و الهدف من التدقيق هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية و صحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة , ويتضمن التدقيق المالي أيضا , التحقق من وجود الأصول و حمايتها من الضياع و الاختلاس و كذلك فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

[21] خالد راغب الخطيب , التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية , دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع و الطبعة الأولى ,2009, ص 163.

2 - تدقيق الالتزام:[22]

يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة و القوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة. و تقع على إدارة التدقيق الداخلي عبء:

- التأكد من تطبيق القوانين و اللوائح و التعليمات التي تصدرها المؤسسة.

- الإلمام الكامل بالقوانين و اللوائح و التعليمات العامة .

- رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في اداراتهم

3- التدقيق التشغيلي:[23]

يعرف تدقيق العمليات على أنه تدقيق منتظم لأنشطة الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها وذلك بغرض تحسين الأداء وتحديد الفرص المتاحة لتحسين هذا الأداء ووضع التوصيات اللازمة لذلك أو اتخاذ تصرفات أخرى. ومن أمثلة ذلك تدقيق النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحاسب الآلي و تقييم كفاءته و مدى إمكانية الاعتماد عليه وتقديم توصيات تحسين النظام.

ثانيا: معايير التدقيق الداخلي الدولية

تمثل معايير التدقيق الداخلي الدولية المبادئ الأساسية لمهنة التدقيق الداخلي و التي يجب على المدققين الداخليين الالتزام بها عند أداء مهامهم المختلفة , و تهدف المعايير بشكل عام إلى تحديد الكيفية التي تمارس بها وظيفة التدقيق , و تعتبر بمثابة مقاييس المستوى الأداء المهني المطلوب من المدقق الداخلي. و يعرف المعيار حسب معهد المدققين الداخليين " IIA": [24]

" إعلان مهني رسمي يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات اداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداء التدقيق الداخلي".

هذه المعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين "IIA" تتألف من :

أ-معايير الخواص: (سلسلة 1000) تعنى معايير الخواص بالصفات الخاصة بالمؤسسات و الأفراد الذين يؤدون أعمال التدقيق الداخلي. وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

---

[22] خلف عبد الله الوردات, مرجع سبق ذكره ص 56.

[23] طارق عبد العال حماد, موسوعة معايير المراجعة, الجزء الأول, الدار الجامعية, 2004, ص 35.

[24] International standards of the Professional practise of the internal auditing , https://na.theiia.org. consulter le 05/06/2012

- **الأهداف،الصلاحية و المسؤولية (سلسلة 1000):**يجب تحديد أهداف ,صلاحيات , و مسؤوليات التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع المعايير , و موافق عليها من مجلس الإدارة .

- **الاستقلال و الموضوعية (1100** سلسلة**):**على نشاط التدقيق الداخلي ان يكون مستقلا, و على المدققين الداخليين أن يتسموا بالموضوعية أثناء تأدية أعمالهم.

- **الاستقلال التنظيمي (1110):** على مدير التدقيق الداخلي ان يتصل بمستوى إداري داخل الشركة يسمح لنشاط التدقيق الداخلي بالاضطلاع بمسؤولياته .

- **موضوعية المدققين (1120):**على المدققين الداخليين تبني موقف نزيه , وغير متحيز , وتلافي تضارب المصالح.[25]

- **ضعف الاستقلالية أو الموضوعية (1130):** إذا ضعفت الاستقلالية، و الموضوعية في الحقيقة أو الظاهر يجب الإفصاح عن ذلك تفصيلا للأطراف المناسبة, تعتمد طبيعة الإفصاح على حجم الضعف.

-**البراعة و بذل العناية المهنية (1200 سلسلة):** يجب تنفيذ أعمال التدقيق ببراعة و بذل العناية المهنية.

- **البراعة (1210) :**على المدققين الداخليين امتلاك المعرفة والمهارات و الكفاءة المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية. و على نشاط التدقيق الداخلي كمجموعة امتلاك المعرفة والمهارات , و الكفاءات الأخرى المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم.

- **بذل العناية المهنية (1220) :**على المدققين الداخليين بذل العناية المهنية والمهارة المتوقعة من شخص عادي عاقل دو مدقق داخلي كفء. لا يتضمن بذل العناية المهنية العصمة من الخطأ.

- **التطوير المهني المستمر (1230) :**على المدققين الداخليين تحسين معرفتهم ومهاراتهم , والكفاءات الأخرى من خلال التطوير المهني المستمر.

- **الرقابة النوعية و برنامج التحسين(1300):**على مدير التدقيق الداخلي إن يضع برنامجا للرقابة النوعية, يصمم هذا البرنامج لمساعدة نشاط التدقيق الداخلي لإضافة قيمة للمؤسسة و تحسين عملياتها, و يوفر التوكيد بان نشاط التدقيق منسجم مع المعايير و أخلاقيات المهنة.

- **تقييم برنامج النوعية (1310):**على نشاط التدقيق الداخلي تبني أسلوب لمراقبة و تقييم فعالية برنامج النوعية, وهذه العملية يجب أن تضمن تقييمات داخلية وخارجية على حد سواء.

[25] 2-https://na. theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/Standards%202011%20Arabic.pdf .consulterle 05/06/2012,p :3.

- **التقييمات الداخلية (1311):** يجب أن تتضمن التقييمات الداخلية ما يلي:

- المراجعة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي.

- المراجعة الدورية التي تنفذ من خلال التقييم الذاتي أو بواسطة آخرين من داخل المؤسسة على معرفة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي و المعايير.

- **التقييمات الخارجية (1312):** التقييمات الخارجية مثل : مراجعة الرقابة النوعية يجب أن تنفذ مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات بواسطة جهات مؤهلة و مستقلة أو فريق مراجعة من خلال المؤسسة.

- **التقرير عن برنامج النوعية (1320):**على مدير التدقيق الداخلي ايصال نتائج التقييمات الخارجية إلى مجلس الادارة .

- **استخدام "أنجز طبقا للمعايير " (1330) :** يحفز المدققون الداخليون بالتقرير على أن أعمالهم "أنجزت طبقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي". على أي حال من الممكن للمدققين الداخليين استخدام هذه العبارة فقط إذا أظهرت التقييمات لبرنامج تحسين النوعية أن نشاط التدقيق الداخلي ينسجم مع المعايير

- **الإفصاح عن عدم الالتزام (1340):** بالرغم من انه على نشاط التدقيق الداخلي الوصول إلى الالتزام الكامل بمعايير التدقيق الداخلي و أخلاقيات المهنة , من الممكن أن لا يتم الوصول إلى الالتزام على نطاق عمل أو أعمال نشاط التدقيق الداخلي , يجب الإفصاح للإدارة العليا و مجلس الإدارة .[26]

- **معايير الأداء (2000):** فهي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي و تضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها. وتتلخص فيما يلي:

- **إدارة نشاط التدقيق الداخلي (2000):** على مدير التدقيق الداخلي إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية للتأكد من انه يضيف قيمة للمؤسسة.

- **التخطيط (2010) :** على مدير التدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي , منسجمة مع أنظمة المؤسسة.

- **الاتصال و المصادقة (2020) :** على مدير التدقيق الداخلي آن يعرض خطط نشاط التدقيق الداخلي و الموارد المطلوبة , متضمنة التغيرات المرحلية الهامة , على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة الاطلاع و المصادقة. كما انه عليه الإفصاح عن اثر أية قيود على الموارد

[26] https://na. theiia.org/standards- guidance/Public%20Documents/Standards%202011%20 Arabic.pdf consulter le 05/06/2012, p :10.

- **إدارة الموارد (2030) :** على مدير التدقيق الداخلي التأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة , كافية, ومستغلة بفعالية لانجاز الخطة الموافق عليها.

- **السياسات و الإجراءات (2040) :**على مدير التدقيق الداخلي وضع السياسات والإجراءات الإرشاد نشاط التدقيق الداخلي.

- **التنسيق (2050):**على مدير التدقيق الداخلي تبادل المعلومات و التعاون مع جهات داخلية وخارجية ذات العلاقة بتقديم خدمات التوكيد و الاستشارات للتأكد من التغطية المستمرة, و التقليل من ازدواجية الجهود.

- **التقرير لمجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية (2060):** على مدير التدقيق أن يقدم تقارير منتظمة للمجلس و الإدارة التنفيذية عن أهداف , صلاحيات , و مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي , و الانجاز بالنسبة للخطة.

- **طبيعة العمل (2100):** يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم و المساهمة في تحسين أنظمة إدارة الخطر, الرقابة, و التوجيه.

- **إدارة الخطر (2110):** على نشاط التدقيق الداخلي مساعدة المؤسسة بتعريف و تقييم مواقع الخطر الهامة, و المساهمة في تحسين أنظمة إدارة الخطر و الرقابة.

- **الرقابة (2120):** على نشاط التدقيق الداخلي مساعدة المؤسسة في إيجاد رقابة فعالة بواسطة تقييم فعاليتها و كفاءتها و تعزيز التحسين المستمر.

- **التحكم المؤسسي (2130):**على نشاط التدقيق الداخلي المساهمة في عملية توجيه التحكم المؤسسي بواسطة تقييم و تحسين هذه العملية من خلال:

- وضع القيم و الأهداف و الإعلان عنها.

- مراقبة تحقيق هذه الأهداف.

- التأكد من المساءلة و المحاسبة.

- المحافظة على القيم.

- **التخطيط للمهمة (2200) :** على المدققين الداخليين وضع و تدوين خطة لكل مهمة.

- **اعتبارات التخطيط (2201):** إثناء التخطيط للمهمة على المدققين ملاحظة:

- أهداف النشاط تحت التدقيق و الوسائل التي بواسطتها مراقبة النشاط ألأدائه .

- المخاطر الهامة للنشاط, أهدافه, موارده و العمليات و الوسائل التي بواسطتها يتم الإبقاء على المستوى المقبول من اثر الخطر المتوقع.

- كفاية فعالية أنظمة إدارة الخطر للنشاط , و الرقابة مقارنة مع الإطار او النموذج للرقابة ذات العلاقة - فرض عمل تحسينات جوهرية على أنظمة إدارة الخطر و الرقابة للنشاط.

- **أهداف المهمة(2210)** [27]**:**على أهداف المهمة التركيز على عمليات المخاطر , الرقابة , و التوجيه المرتبطة بالأنشطة الخاضعة.

- **تخصيص موارد المهمة (2230) :**على المدققين الداخليين تخصيص الموارد المناسبة لتحقيق أهداف المهمة , اختيار المدققين يجب أن يكون مبني على أساس تقييم طبيعة و تعقيد كل مهمة , محددات الوقت , و الموارد المتاحة. -

- **برنامج عمل المهمة (2240):** على المدققين الداخليين وضع برامج عمل لتحقيق أهداف المهمة و يجب تدوين هذه البرامج.

- **تنفيذ المهمة (2300) :** يجب على المدققين الداخليين تعريف و تحليل و تقييم و تدوين معلومات كافية التحقيق أهداف المهمة.

-**تعريف المعلومات (2310):** على المدققين الداخليين تعريف معلومات كافية , قابلة للاعتماد عليها, ذات علاقة , و مفيدة لتحقيق أهداف المهمة.

- **التحليل و التقييم (2320) :** على المدققين الداخليين بناء استنتاجات و نتائج المهمة على أساس التحليلات و التقييمات المناسبة.

- **تدوين البيانات (2330) :** على المدققين الداخليين تدوين المعلومات ذات العلاقة لدعم استنتاجات و نتائج المهمة.

- **الإشراف على المهمة (2340) :** يجب أن يتم الإشراف على المهمة بشكل مناسب للتأكد من تحقيق الأهداف , مراقبة النوعية , تطوير المدققين.

- **إيصال النتائج (2400):** على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة مباشرة.

- **مقاييس الاتصال (2410) :** يجب أن يتضمن إيصال نتائج أهداف المهمة و النطاق بالإضافة إلى النتائج الملائمة , التوصيات , و خطط انجاز التوصيات.

- **نوعية الاتصال (2420):** يجب أن يكون الاتصال دقيق , موضوعي , واضح, مختصر, بناء, كامل و في الوقت المناسب.

[27] Normes internationales de la pratique professionnelle de l'audit interne, https://na.theiia.org.op. cit., p :13.

- **الأخطاء و الحذف (2421):** إذا تضمن التقرير النهائي خطأ أو حذف جوهري , على مدير التدقيق إعلام جميع من استلم النسخة الأصلية من التقرير بالمعلومات الصحيحة.

- **الإفصاح عن حالات عدم الالتزام بالمعايير (2430)[28]:** عندما يؤثر عدم الالتزام بالمعايير في مهمة ما , على نتائج التقرير أن تفصح عن: - المعيار المعايير التي لم يلتزم بها. -سبب / أسباب عدم الالتزام .

- اثر عدم الالتزام على المهمة

- **نشر النتائج (2440) :** على مدير التدقيق نشر النتائج للأشخاص المناسبين .

- **رصد مراحل الانجاز (2500):** على مدير التدقيق الداخلي وضع و المحافظة على نظام المراقبة متابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة.

- **قبول الإدارة للمخاطر (2600):** عندما يعتقد مدير التدقيق أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطرة غير مقبول للمؤسسة , عليه مناقشة الأمر مع الإدارة التنفيذية ، إذا لم يتم حل هذه المسائل المتعلقة بالمخاطرة، فعلى مدير التدقيق و الإدارة التنفيذية التقرير عن ذلك لمجلس الإدارة لإيجاد الحل.

المبحث الثاني: عموميات حول إدارة المخاطر

المطلب الأول: نشأة و مفهوم إدارة المخاطر

الفرع 01: نشأة إدارة المخاطر

لقد بدأ الاتجاه العام للاستخدام الراهن لمصطلح إدارة الخاطر في أوائل الخمسينيات ، وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها المصطلح هارفارد ببزنس ريفيو عام 1956 حيث طرح المؤلف ما بدأ في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي أن شخصها ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة. وفي ذلك الوقف كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم " مدير التأمين" وكان هذا المسمى ملائما لأن المنصب كان يستلزم عادة شراء ومسك ودفع مقابل محفظة من عقود التأمين من أجل مصلحة الشركة ، وثم توظيف مديري التأمين الأوائل

[28] Normes internationales de la pratique professionnelle de l'audit interne, op, cit, p:28.

على يد أوليات المؤسسات العملاقة (شركات السكك الحديدية والصلب) التي وظفت مديري التأمين في بداية القرن.

وفي 1931 قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات بين الأعضاء ونشر الأخبار والمعلومات موضع الاهتمام لكي يطلع عليها مشتروا التأمين المؤسسي . ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة ، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان إيذانا بحدوث تحول درامي وثوري في الفلسفة وواكب حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري التعامل مع المخاطر ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر) إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين وكان مدير التأمين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على أنه الاستثناء لهذه القاعدة . وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم المناهج كليات الأعمال في أنحاء الو.م.أ. لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى ، وعندما قررت رابطة مشترى التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها " إدارة المخاطر" كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر وبالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر.[29]

[29] طارق حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج " زميل إدارة المخاطر" ، لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه[30] .

الفرع 02 : مفهوم إدارة المخاطر

2-مفهوم إدارة المخاطر:

عرف williamandHenze إدارة المخاطر على أنها تقليل السلبية للمخاطرة إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها. وأنه عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحث عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ الإجراءات من شأنها أن تقلل أمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[31].

وقد عرفت لجنة (COSO) إدارة المخاطر على أنها تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمشروع.[32]

في عام 2004 قدمت لجنة (COSO) بنشر المفاهيم الرئيسية للإطار المتكامل في إدارة المخاطر المشروع وعرف إدارة المخاطر بأنها: " عملية تنفيذ بواسطة مجلس الإدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد لتطبيق الإستراتجية الموضوعية لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف التالية :

1-الإستراتيجية: أهداف وفعالية استخدام الموارد.

2-العمليات: كفاءة وفعالية استخدام الموارد.

3- التقارير: الاعتماد على التقارير.

4-الإدعان: إدعان القوانين والأنظمة المطبقة .

---

[30] الطارق حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 147.

[31] حماد ، طارق عبد العال 2007، إدارة المخاطر ، (أفراد ، إدارات ، شركات ، مهارات)، ط1 ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ص 146.

[32] الراوي، خالد وهيب 2009، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة. عمان، الأردن، ص 10.

كما عرف معهد المحققين الداخليين (IIA) إدارة المخاطر على أنها هيكل متناسق ، وعلميات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير والاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف.[33]

عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة من هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة

الأمريكية إدارة المخاطر بما يلي:

هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي:

1- فهم المخاطر.
2- أن المخاطر ضمن الإطار الموافق من قبل مجلس الإدارة.
3- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتجية للمؤسسة.
4- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
5- أن تخصيص رأس المال والموارد يناسب مع مستوى المخاطر.
6- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
7- أن حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.

وقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا: هي أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطرة البحث وتتضمن إدارة تلك المخاطر، ورغم أن من شأن هاتين النقطتين أن تساعدا على فهم ماهية إدارة المخاطر ، إلا أنهما لا تصفان بدرجة كافية جوهر المفهوم ويمكن تقديم التعريفات التالية لإدارة المخاطر " إدارة المخاطر هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحث عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم إجراءات وتنفيذها حتى تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".

ويعرفها هانيز على أنها تعتبر " الوظيفة الرئيسية التي تهتم باكتشاف الخطر وتقوميه والتأمين عليه". وتعرف أيضا أنها مجموعة الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر، وذلك من أجل منع وتقليل عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر، وذلك من أجل منع وتقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد .

[33] أحمد حلمي جمعة 2009 ، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 96-97.

ويرى بريحهام وهيوستن أن إدارة المخاطر هي مجموعة من الأنشطة تستهدف تقليل الخسائر المحتملة من وقوع المخاطر، وأن هذه الأنشطة تندرج تحث ثلاثة مراحل رئيسية هي:

*تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة وتعرفيها.

*قياس المحتمل لكل خطر

* تحديد كيفية التعامل مع الخطر موضوع الاهتمام .

فإدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يحذف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد الوسائل بمجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل التحقيق الهدف المطلوب[34].

ونخلص من ذلك إلى أن إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع المخاطر المحتملة و دراستها وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثار المحتملة على أعمال المؤسسة وأصولها وإيراداتها ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر ، أو كبحها والسيطرة عليها، وضبطها للتحقيق من أثارها.

وتعرف إدارة المخاطر بأنها علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات يعمل على تحديد وتقييم وقياس المخاطر ثم بضع استراتيجيات الإدارة هذه المخاطر ويتضمن ذلك عملية نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتقليل أثارها السلبية وتجنبها في المستقبل.[35]

كما عرفها محمد إدارة المخاطر على أنها الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المعالجة لأنشطتها هدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط[36].

كما عرف محمد المدافعين الداخل IFA إدارة المخاطر على أنها هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف.[37]

أما لجنة COSO إدارة المخاطر هي تحليل وتحديد السيطرة الاقتصادية على المخاطر إلى تهدد الأحول أو القدرة الإدارية للشروع.[38]

أ- المفهوم اللغوي للمخاطرة: إن دراسة المخاطر هي مصنوع تهتم به عدد العلوم الاجتماعية منها علم الإحصاء، علم الاقتصاد وعلم الإدارة المالية والتأمين ونظرة كل علم من هذه العلوم إلى المخاطرة له خصوصياته التي ينفرد بها عن الآخر، ومع كل التعقيدات

---

[34] طارق حمادي عبد العال ، مرجع سابق ، ص 464.

[35] محمد حمود أحمد صالح السباغي ، دور أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وتحليل المخاطر ، رسالة مقدمة لنيل ، طرحه الدكتوراة في فلسفة المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017 ، ص 168.

[36] إبراهيم رباح ابراهيم المدهون ، مرجع سابق ، ص 37.

[37] أحمد حلمي جمعة ، التدقيق الداخلي والحوكمة ، مكتبة ، المجتمع العربي للنشر ، عمان، الأردن ، 2010 ، ص96.97

[38] خالد رهبة الراوي ، إدارة المخاطر المالية ، ط1 ، دار المسير للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2011، ص 10.

النظرية التي تكتنفها دراسة المخاطر فإن معناها لا يخرج من جميع هذه العلوم كما سنتناوله من خلال ما سيأتي:[39]

1- الخطر لغة: الخطر بفتحتين هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف يقال هذا الأمر خطر ،أي متردد بين أن يوجد أولا يوجد، والخطر هو ارتفاع القدر والمال والشرف المنزلة، وجمعه أخطار والخطير من كل شيء النبيل، ويطلق الخطر على السبق الذي تراهن عليه والمخاطرة هي المراهنة وتخاطروا على الأمر تراهنوا عليه.

2- **الخطر اصطلاحا:** الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة.

وكذلك تعرف المخاطر بأنها كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد، وينتج عنها ربحا باحتمال معين أو خسارة باحتمال معين.

إذن أن كل قرار من قرارات المؤسسات يتضمن مخاطر معينة التي تتمثل في مدى ابتعاد النتائج المحققة على الأهداف المسطرة وبالتالي فإن المخاطر ملازمة لنشاط تلك المؤسسات فلا يمكن لمستثمر أن يقوم بمشروع دون يسلم من مخاطر عدم نجاحه ومعنى ذلك أن لا تزيد درجة مخاطر استثمارات كل مستثمر عن الحدود التي يعتبرها مقبولة لديه .

ب- المفهوم الاقتصادي للمخاطرة: يعرف أنه احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع[40]. ويعرف الخطر أنه فرصة وقوع الخسارة[41]، ونقصد هي احتمال وقوع الخسارة وهذا يعني أن الخطر يساوي احتمال وقوع خسارة وهذا ما لا يقبله العديد من الاقتصاديين ورجال التأمين نظريا وعلميا لأنه في جميع الحالات لا يساوي الخطر احتمال وقوع خسارة.

ويمكن تعريف الخطر أنه ' الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة لوقوع حادث معين، وتدل الثروة والدخل على أن الخسارة المحتملة تشمل أكثر الأشخاص أو الممتلكات أو أي شكل من أشكال الثروة.

والخطر يعرف أيضا المزيج المركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه. ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الخطر يمكن أن يعرف على أنه حالة من عدم التأكد التي يلزم متخذ القرار التي تجعله غير متأكد من نتائج قراراته والتي ينتج عنها خسائر مادية ومعنوية.

---

[39] الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار صالح ، جدة بدار الثقافة الإسلامية ، 1986 ، ص 180.

[40] بحث حول المخاطر البنكية من طرق حسام الموقع الإلكتروني www.htm.com منتدى طيبة الجزائرية، الجزائر، 26-03-2010 ، ساعة 11:43، ص 1.

[41] Imtemational federation of Accountants ,Handbook international quality control auditingreview , other assurance related services pronouncement ,new York vsa ,2010 edition ;part 2 ;p18.

المطلب الثاني: أساسيات و أهداف إدارة المخاطر

الفرع الأول: أنواع المخاطر في التدقيق

يوجد إجماع واسع بين الهيئات المهنية والجهات ذات العلاقة حول مكونات مخاطر التدقيق فقد نصت عليها العديد من المعايير الدولية والمحلية، فقد أكد مجلس معايير التدقيق الدولية على أن يأخذ المدقق بعين الاعتبار هذه المخاطر أثناء عملية التدقيق وأن كل ما ورد معايير وقواعد تجمع على أن المخاطر في التدقيق تحتوي على ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

- المخاطر الملازمة.
- مخاطر الرقابة .
- مخاطر الاكتشاف.

1-المخاطر الملازمة: تم تعريف المخاطر الملازمة على أنها "قابلية وجود أخطاء في المعلومات مع افتراض عدم وجود نظام رقابة الداخلية ".

كما تم تعريفها على أنها المخاطر الناشئة عن احتمال وجود تحريف جوهري في بند معين أو مجموعة من البنود، بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح ذات أهمية نسبية (خطأ جوهري) مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود رقابة داخلية ذات علاقة وترتبط هذه المخاطر بطبيعة المؤسسة وبيئتها، ويواجه المدقق صعوبة في اكتشافها فيها خطرا نظرا لاحتمال تراكم حدوثها خلال فترة طويلة مما يصعب على المدقق تتبعها[42].

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للمخاطر الملازمة والتي تعني تلك المخاطر التي قد تكون في حساب معين أو مجموعة من الحسابات أو عملية معينة بذاتها أو مجموعة من العمليات التي تشمل تحريفات جوهرية بافتراض عدم وجود نظام رقابة داخلي ، مما تصعد على المدقق عملية اكتشافها وتقييمها ،وتتأثر بطبيعة المؤسسة وبيئتها الداخلية والخارجية.
ب- العوامل المؤثرة على تقديم المخاطر الملازمة: فيما يلي مجموعة التي على المدقق استخدام قدراته المهنية لتقييمها مثل:

- أمانة الإدارة.
- خبرة ومعرفة الإدارة والتغيرات الحاصلة في الإدارة.
- الضغوط غير الاعتيادية على الإدارة .
- طبيعة عمل المؤسسة، مثل احتمال كون منتجات أو خدمات المؤسسة ذات تقنية قديمة.
- العوامل التي تؤثر على الجهة القطاعية التي يعود لها نشاط المؤسسة.

2- مخاطر الرقابة: تعرف مخاطر الرقابة على أنها تلك المخاطر التي تحدث نتيجة أخطاء جوهرية في الحسابات دون أن تتوفر إمكانية صنعها أو كشفها في الوقت المناسب من خلال النظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية ،أي أنها تشير إلى قصور نظام الرقابة الداخلية ،أي

[42] ارزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق ذكره، ص 145.

أنها تشير إلى قصور نظام الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف أو تصحيح الأخطاء بعد وقوعها في فترة قصيرة من خلال التطبيق التلقائي للنظام.

كما تم تعريفها على أنها المخاطر الناتجة عن عدم تمكن الرقابة الداخلية من الكشف في بعض الأحيان وفي حينه عن خطأ مادي في رصيد أحد الحسابات أو في رصيد مجموعة من الحسابات ولا يمكن تجنب مثل ذلك الخطأ كليا نظرا للحدود التي يرفضها أي نظام للرقابة الداخلية[43].

مما سبق يمكننا القول بن مخاطر الرقابة الداخلية تتعلق بالمخاطر التي تنجم عن أخطاء في حساب معين أو مجموعة الحسابات، أو في عملية أو مجموعة من العمليات ولم يتمكن نظام الرقابة الداخلية من الكشف عنها.

و الجدير بالذكر بأن المدقق لا يمكن أن يغير المستوى الفعلي لخطر الرقابة، مع ذلك يمكن للمدقق أن يقوم بتغيير مستوى تقييمه لخطر الرقابة الداخلية وذلك بتعديل كل من[44]:

*الإجراءات التي يطبقها لدراسة نظام الرقابة الداخلية.

* الإجراءات التي يستخدمها الاختبارات الرقابة أن يتضمنها النظام.

3- مخاطر الاكتشاف:

أ- تعريف مخاطر الاكتشاف: حدد الإتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم مخاطر الاكتشاف بأنها المخاطر التي لا يمكن الإجراءات التدقيق الجوهرية التي يقوم بها المدقق أن تكشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية منفردة أو عندما تجمع عن المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو مجموعة أخرى[45].

كما تم تعريفها على أنها المخاطر التي تنتج من أن إجراءات التدقيق قد يؤدي بالمدقق إلى نتيجة عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو نوع معين من العمليات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجودا ويكون جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من العمليات .

وينتج هذا الخطر في حالة عدم التأكد التي تسود عملية التحقيق بسبب استخدام المدقق الأسلوب العينة بدلا من الفحص الكامل علما أن المدقق حتى لو قام باستخدام الفحص الكامل للعمليات قد يوجد هذا الخطأ أيضا[46].

---

[43] إيهاب نظمي إبراهيم ، التدقيق القائم مخاطر الأعمال حداثة وتطور ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1 ،2009، ص 58 - 59.

[44] ديوان الرقابة المالي الإتحاد العراقي ، منهج التدقيق وفق أسلوب المخاطر ، 2011 ، ص32. attchments/audit/;risk.ar.pdf/

[45] رزق أبو زيد الشحنة ، مرجع سابق ذكره ، ص 145.

[46] د مراد حسين العلي ، معايير التدقيق الدولية ، دار عيداء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط1 ، 2015، ص50 .

وبصفة عامة يكمن تعريف مخاطر الاكتشاف بأنها تلك المخاطر التي لم تستطيع إجراءات التدقيق الكشف عنها وقد تكون إما في حساب بذاته أو مجموعة من الحسابات أو بعملية بذاتها أو مجموعة من العمليات[47].

ب- مكونات مخاطر الاكتشاف: تتضمن مخاطر لاكتشاف عنصرين هما:

المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات التدقيق التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية.

- المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية، في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، وإجراءات التحقيق التي يستخدمها المحقق.[48]

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر و أهميتها

1- أهمية إدارة المخاطر: تعتبر إدارة المخاطر ذلك الفرع من علوم الإدارة الذي يهتم بالاتي:

- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

- العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المؤسسة، ومدير إدارة المخاطر.

- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.

2- أهداف إدارة المخاطر:

- **الأهداف:** لقد طرح معظم الباحثين أهدافا متعددة لإدارة المخاطر والهدفان الرئيسيان يتمثلان في التخفيف من تأثيرات المخاطرة وتقليل التكلفة إلى الحد الأدنى حيث يعرف Willimsheing إدارة المخاطر "تقليل الآثار السلبية للمخاطرة إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها".

أما hedgesMehr فيقولان في كتابهما الكلاسيكي" إدارة المخاطر" مفاهيم وتطبيقات إن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفاها إلى فئتين:

[47] إيهاب نظمي إبراهيم ، التدقيق العام على مخاطر الأعمال حداثة وتطور ، مرجع سبق ذكره ، ص65.

[48] سارة حسام جرارء، إبراهيم جويفل ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

*أهداف ما قبل الخسارة .

*أهداف ما بعد الخسارة .

(1-3) جدول تصنيف أهداف المخاطر

تصنيف أهداف المخاطر:

أهداف قبل الخسارة .	أهداف بعد الخسارة
- الاقتصاد - تقليل التوفير - المسؤولية الاجتماعية - أداء الالتزامات المفروضة خارجي	- البقاء - استقرار الأرباح - مواصلة النشاط - استمرارية النمو - المسؤولية الاجتماعية

ترتبط أهداف ما قبل الخسارة بالتوفير وتحاشي القلق و التوتر ، في حين تتصل أهداف ما بعد الخسارة، باكتمال وسرعة التعافي استمرارية التشغيل استقرار الإيرادات استقرار النمو والمسؤوليات الاجتماعية وتنتج هذه الأهداف معا هدف إدارة المخاطر المسيطر والسائد وهو التأكد قبل الخسارة من التعافي اللاحق للخسارة سيكون مرضيا اقتصاديا وعليه مما سبق فإن الهدف من المذكورين سابقا تكون له الأسبقية والأولية عندما يتعارض الاثنين ومنه يمكن تقسيم أهداف إدارة المخاطر إلى:

الأهداف النوعية : وتتمثل في:

1- البقاء والاستمرارية: إن الهدف الأول الإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي بفرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة وبالنسبة لمعظم المنظمات يمكن ترجمة هذا الهدف إلى الهدف الأبسط المتمثل في تفادي الإفلاس ، وبالنظر لأهمية هدف البقاء في وظيفة إدارة المخاطر وعدم التأكد من تكاليفه تقترح الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر الذي يتمثل في الحفاظ على الفاعلية التشغيلية أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المنظمة للأهداف الأخرى[49].

2- تقليل القلق: و يقصد بهدف تقليل القلق والتوتر، و الذي يشير له mchrHedges أنه هدف النوم الهادئ ليلا راحة البال التي من معرفة أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة فعندما تظل المؤسسة دون حماية ، ولا تعرف الإدارة ما إذا قد تم التصدي للظروف المعاكسة أم لا، فإن علم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا انتباه

[49] جورج ريجدا ، مرجع سابق ، ص 83.

الإدارة عن الاعتبارات الأخرى وفي الحالات القصوى يمكن أن يكون القلق يستنزف طاقة هائلة.[50]

لهاته الطاقة التي تهدر يكون من الأجدر والأحسن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية وجدوى في أمور أخرى، راحة البال التي تأتي من الأمان الذي تمنحه إستراتجية إدارة المخاطر جيدة التصميم والتنفيذ يسمح للمديرين بتوجيه طاقتهم نحو النمو والربحية .

الأهداف الكمية: استقرار الأرباح

تساهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح ، مما يجعل العبئ الضريبي الطويل المدى للمنشأة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

وهناك مقياس آخر للأداء استخدامه بعض المنظمات كمعيار كمي هو تكلفة المخاطر والذي هو عبارة عن مجموع مصروفات إدارة المخاطر بما في ذلك أقساط التأمين والخسائر المختزنة، معبرا عنها بالنسبة المئوية من الإيرادات وهذه الأخيرة تقع تحت تأثير التغيرات والتباينات الواسعة في المكاسب على الملاك والأطراف الأخرى .

حين أنه يفضل المساهمون الأرباح المستقرة عن المكاسب الأخرى التي تتقلب بشكل واسع ، ولأن المستثمرين أيضا عموما التدقيق المستمر للدخل ، فإن إدارة المخاطر تسعى جاهدة إلى تخفيض التباينات في الدخل التي تنتج عن الخسائر البحتة إلى أقل مستوى ممكن ، فإن خفض التباين في الدخل يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبة عن الخسائر وتقليل الضرائب عن الأرباح ، لأن الخسائر غير مؤمن ضدها تكون قابلة للاستقطاع فقد يقدر ما يكون ممكنا تعويضها أو مقابلتها بالأرباح فإن العبئ الضريبي الطويل المدى للمؤسسة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة نسبيا بمرور الوقت[51].

أهداف تعظيم القيمة :

إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة وهو تعظيم قيمة المنظمة ويرى Neildohtry أن هدف الإدارة عموما وهدف المديرين بما فيهم مدير المخاطر هو تعظيم قيمة المنظمة ويرى Neildohtry أن هدف الإدارة عموما وهدف المديرين بما فيهم مدير المخاطر هو تعظيم القيمة ، لأن هذه القيمة هي التي تعكس القيمة السوقية للأسهم العادية للمؤسسة.

[50] د. منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص 84.
[51] د. حبار عبد الرزاق ، بلعزوز بن علي ، قندوز عبد الكريم ، ص 70 .

وتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من[52]:

- استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات .

- حصر إجمالي التعرض للمخاطر .

- تحديد تركز المخاطر وتلافيها .

المطلب الثالث: الاجرائات و الخطوات المتبعة في إدارة المخاطر

من خلال هذا المطلب سيتم عرض لأهم الخطوات عملية إدارة المخاطر في الفرع الأول، و سنتطرق في الفرع الثاني إلى إجراءات تقويم المخاطر.

الفرع الأول: خطوات عملية إدارة المخاطر

إن عملية إدارة المخاطر هي من الوظائف الأساسية في المؤسسة، حيث تعمل على فحص وتحليل شامل لكل أنواع المخاطر التي تعترض نشاطها فهي تشمل خمس خطوات أساسية وهي كالآتي[53]:

أولا- تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية أو المشاكل بحد ذاتها، فعندما يتم ذلك يسهل تحديد الخطر.

ثانيا- تحليل المخاطر: ويتم بما تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية.

ثالثا- تقيم المخاطر: وهو تحديد عنصر الخطر، والآثار التي يحدثها كل خطر، واحتمال حدوث الخطر، فأحيانا يكون سهلا قياسها وأحيانا يتعذر ذلك.

رابعا – التعامل مع المخاطر: بعد أن تم عملية التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها، بحيث يمكن للمؤسسة أن تدير هذه المخاطر ضمن خمس نتائج محددة وهي كالتالي:

أ- تجنب المخاطر ومعالجتها: أن تستطيع الإدارة تجنب المخاطر كليا، وبالتالي إلغاء أثرها

ب- مراقبة المخاطر وتأني في حالة عدم قدرتنا على حل الخطر أو تجنبه، وهي عبارة عن مخاطر بسيطة وتتلاشى بمرور الزمن.

---

[52] طارق حماد ، مرجع سابق ، ص 151.

[53] ضحوة عبد الحليم ، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر بالمؤسسة، دراسة حالة : عينة من المدققين الداخليين و الأساتذة ، مذكرة نيل الماستر للعلوم المحاسبية ، جامعة محمد خيضر، 2020

ج- نقل المخاطر: وتأتي هذه العملية عادة في التأمين، أي نقلها من طرف إلى طرف ثاني.

د- معاجة الأثر: وتأتي في هذه العملية عدم قدرة المؤسسة على حل الخطر لكن تمتلك القدرة على معالجته.

ه- مشاركة المخاطر: وتأتي في هذه العملية أن تكون هناك مخاطر يمكن التشارك مع أطراف أخرى تقليل أثرها علينا، أو بناء خطة جماعية، من خلال التشارك مع مؤسسات أخرى أو أجهزة الدولة.

خامسا – المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم لاكتشاف أي مصدر خطر جديد أو فشل التحكم في المخاطر السابقة [54].

الفرع الثاني : إجراءات تقييم المخاطر :

تخطر تقويمات المخاطر لاتخاذ القرار بالإجراءات الفعالة لإدارة المخاطر أي تجنب المخاطر وإزالتها وتحسينها، وتقليلها، ومراقبتها بصفة عامة، ويمكن إجراء تقويمات المخاطر على مستويات تنظيمية مختلفة، تتراوح من الإستراتيجية العريضة على مستوى المنشأة (عمل نمط المخاطر) إلى أنشطة التشغيل التفصيلية، ويمكن أن توجد حاجة إلى تقويم مخاطر ابتدائي تقربي بغرض تحديد أولويات المخاطر حتى يمكن أن يستمر التطوير والتخطيط الإستراتيجي على أساس رشيد. ويمكن أن تتبع تقويمات مخاطر تفصيلية أكثر كجزء من عملية اتخاذ قرار أوسع تشمل اختيار الاستجابات العلمية وتنفيذها .

ويمكن أن يسعى تقويم المخاطر إلى الإجابة على أسئلة من ضمن الأسئلة التالية:

- ما طبيعة المجازفات، وقسوة وترجيح التوابع غير المرغوب فيها؟
- هل جهود مراقبتنا المخاطر الحالية فعالة؟ كه ما درجة المخاطر أي، كم يبلغ حجمها؟
- هل المخاطر مقبولة؟
- ما الذي يجب عمله، إذ وجد، بالنسبة إلى ذلك؟
- ما الذي يمكن عمله بالنسبة إلى ذلك ؟ وما خيارات المراقبة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، والأسئلة المرتبطة بها، يأخذ إجراء تقويم المخاطر على الشكل التالي و ذلك بصفة عامة[55]:

[54] رحو، 2012، صفحة 78
[55] سرور، 2007، الصفحتين 70 -71

• تعريف حدود ما يتم تقويمه، المجازفات، والتهديدات، و وصفها.

• تحديد إذا كان إجراء المراقبة مطلوب، و إذا كان هذا هو الحال، ماهو الإجراء، وكيف تحليل تأثيرات المجازفة،وتوابعها، وتقدير ترجيحات الحدوث، والنواتج غير المرغوب فيها أي ما إمكانية الخطر؟

• تقديرا قيم الخطر؟

• تقويم قيم المخاطر عن طريق تخصيصها لفئات المخاطر أي هل الاحتمال الشامل للضرر مرتفع أو متوسط، أو منخفض؟

• تحديد إذا كانت المخاطر مقبولة، أو غير مقبولة عن طريق مقارنة قيم المخاطر مع معايير القبول.

المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في كيفية الحد من المخاطر في المؤسسة

الفرع الأول: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر[56]:

لا شك أن التدقيق الداخلي يلعب دورا محوريا في التعامل مع المخاطر حيث أشار معهد المدققين الداخلية إلى أن تقييم وإدارة المخاطر تعتبر ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي حيث نص المعيار رقم 2110 إلى:

أن المدير التنفيذي لدائرة التدقيق الداخلي عليه القيام بوضع خطط للتدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أوليات أنشطة دائرة التدقيق الداخلي وبالتالي اتساقها مع الأهداف العامة للمنظمة حيث أشار إلى أن المدقق الداخلي يجب أن يطور فهمه الخاص بخصوص المخاطر التي قد تمنع المنظمة مع تحقيق أهدافها وأن يقوم بعد ذلك بإعداد خطة تحتوي كيفية مراجعة والتخفيف من أثار هذه المخاطر إن لم يكن بالإمكان تلاقيها نهائيا.

المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي بوضوح إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وتركز الأدبيات الحديثة في مجال التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر على أنها تدخل في نطاق التدقيق الداخلي حيث يشارك المحقق الداخلي في هذه العملية إدارة المخاطر إلا أنه قد يختلف دور المدقق الداخلي في هذه العلمية إدارة المخاطر إلا أنه قد يختلف دور المحقق الداخلي من مؤسسة الأخرى، ولقد لخص إطار كفاءة التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين بأن دور المدقق الداخلي يتمحور في ثلاث مناطق رئيسية، وهي مساعدة المدراء في تقييم المخاطر ومساعدتهم في كيفية الاستجابة والتعامل مع هذه المخاطر، ومن ثم تزويد لجنة التدقيق بتأمين موضوعي عن مدى نجاح المنظمة في التعامل مع المخاطر.

[56] يوسف سعيد يوسف المدلل، طور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري.

كما أنه يجب على التدقيق الداخلي القيام بمساعدة الإدارة وذلك بتزويدها بالبيانات والمعلومات عن مختلف أنشطة المنظمة والتي من المتوقع حدوث مخاطر فيها مع تقديم النصح للإدارة بصورة تقارير دورية ومتابعة هذه التقارير وما ورد فيها إلى أن المدقق الداخلي كذلك عليه القيام بتقييم كفاءة وفعالية الإدارة العليا في إدارة المخاطر وعليه أن يقدم لها الدعم الفعال من خلال المشاركة في تحديد جوانب الخطر الهامة والوسائل المناسبة للرقابة عليها ومتابعة أداء الإدارة والتقرير عن ذلك[57].

إما لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.

وعلميا قد يتضمن دور المدقق الداخلي كل أو بعض ما يلي:

- تركيزا عمل المدقق الداخلي على الأخطار الهامة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة.
- منح الثقة في إدارة المخاطر.
- تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.
- تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.
- تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية .

وإن عملية إدارة المخاطر تبدأ بعملية تحديد وتقييم المخاطر المحيطة بالمؤسسة وترتيبها حسب درجة الخطورة، ومن ثم تحديد التهديدات والفرص المحتملة ،وأمام المدققين الداخليين تحدي كبير حول إدارة المخاطر، ويتمثل في مساعدة الإدارة على تحديد الأخطار المحيطة بالأعمال ومساعدتها على الاستجابة لهذه المخاطر حسب التحديد وفي نهاية تقديم تأكيد للجنة التدقيق على أن المنظمة قامت بمواجهة هذه الأخطار بالكفاءة المطلوبة من عدمه .

ومن أهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها والمشاركة في تحليلها و إدارتها هي :

- عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية
- الفشل في إتباع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين .
- ضياع الأصول.
- الاستخدام غير الاقتصادي وغير الكفء للموارد .
- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة .

و مما سبق نستخلص أن التدقيق الداخلي يحتاج لدراسة وتحديد وتقييم المخاطر ليتم العمل بعد ذلك على محورين أساسين هما الأول هو دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة والثاني أخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع التدقيق وتركيز وتكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها[58].

---

[57] دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة 2007، ص 121 - 125.

[58] نفس المرجع السابق ، ص 121-122.

و هنا يلعب التدقيق الداخلي دورا أساسيا في عملية تقييم المخاطر وذلك من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، و إعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر يتم بالشكل الصحيح وهذا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية استجابة الإدارة المخاطر والتعامل معها، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر، أو تجنب الخطر، ذلك بالاستناد إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره ، ويلعب التدقيق في هذه المرحلة دورا هاما من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار

ويقوم التدقيق الداخلي باختيار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات و غايات وأهداف البنك[59].

ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الغيار الذي أتبع للتعامل معها من المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة ويوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي:

الشكل مخطط لدور وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر

[59] شادي صالح البحيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

(1-1) مخطط لدور وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر

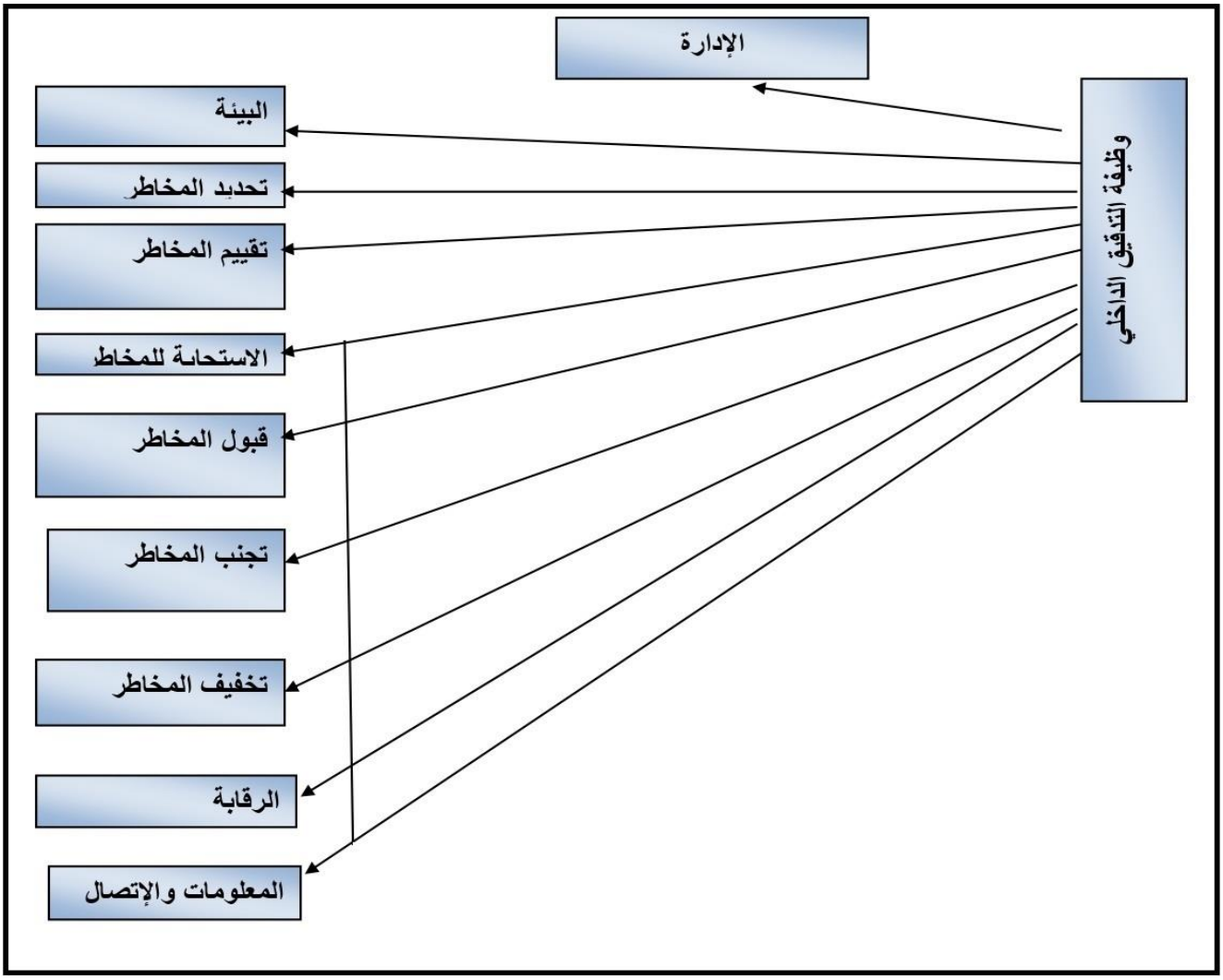

المرجع: شادي صالح البرجيمي ، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2012، ص 83.

من الشكل 1: نلاحظ أن الوظيفة التدقيق الداخلي دور كبير في الحد من المخاطر من خلال القيام بتحليلها وتقييمها حالة نحققها فعلا وكذلك التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المنبع في توصيل المعلومات الجيدة إلى مجلس الإدارة.

الفرع الثاني: الرابط و العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي ، و تشكلان أدوات مهمة ومترابطة فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق ، ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضها البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما ، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن

التدقيق الداخلي ، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطان ترابطا وثيقا ، كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص العملياتها وهذا الأخير يمثل إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها وهذا الأخير يمثل إطار التعاون الملائم بينهما وبين التدقيق الداخلي فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمسة مراحل تشغيلية هي : التخطيط، ،التحديد ،التحليل ،الضبط والمراقبة[60].

1- مرحلة تخطيط عملية التدقيق: يراعى عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها ، حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التحقيق الداخلي تقييم مواضع التحقيق من منظور للمخاطرة ، ومشاركة إدارة في إجراء تقييم المخاطر (Moeller 2005p107)

2- مرحلة التنفيذ: خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق ، يكون محرر التركيز الأساسي هو اختيار ما إذا كانت إدارة المصرف والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها ،أو يوصي المحقق الداخلي، بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.

3- مرحلة أوراق العمل: تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون مع إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بالإضافة إلى ذلك يمكن تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين أو الحقائق الأخرى المذكورة في الاستنتاجات ، مثل عدم الإمتثال لمبادئ توجيهية داخلية معينة.

4- مرحلة إعداد تقرير المدقق: يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات الأزمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المحقق ومتابعة تنفيذها بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحلي لها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

5- مرحلة المتابعة: بعد القيام بإعداد التقارير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق.

الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض إلى الخسارة.

[60] بومازونة أمينة، طيبة وئام ، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر ، دراسة حالة : مؤسسة باتيميتال ، من مذكرة الماستر للمحاسبة و التدقيق ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، 2019.

خلاصة:

من خلال ما درسناها في هذا الفصل نستنتج بأن التدقيق الداخلي يعمل على حماية أصول المؤسسة وأموالها من تهديدات تواجهها تعرف بالمخاطر وتعتبر إدارة المخاطر عنصرا حيويا وهاما بحيث تقوم على حالة عدم التأكد بخصوص الأحداث أو النتائج التي يمكن أن تحدث تأثيرا جوهريا على تحقيق أهداف واستراتيجيات المؤسسة.

إضافة إلى ذلك تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المؤسسة بصفة عامة، حيث تعمل على حماية أصولها وأموالها ،وكذا المساهمة بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للمؤسسة، و تعد إدارة المخاطر ذات أهمية بالغة في الوقت الحاضر، ولها دور في نجاح واستمرارية المؤسسة في نشاطها، من خلال تقييمها والتعامل معها، إذ تعتبر عنصرا حيوي وهام وذلك من خلال حالة عدم التأكد بخصوص الأحداث والنتائج التي يمكن أن تحدث تأثيرا جوهريا على تحقيق أهدافها وإستراتيجيات المؤسسة.

فالتدقيق الداخلي له دور فعال في إدارة المخاطر والتقليل منها، من خلال التنسيق بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر، فهما يكملان بعضهما البعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهما معا.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،المفتشية الجهوية

تمهيد:

لقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة حالة، وهذا على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وذلك نظرا للحجم الكبير للمعاملات و النشاطات به ، وكذلك الدراسة آليات التحكم في المخاطر المتعلقة بتلك العمليات وذلك من خلال التدقيق الداخلي الذي يلعب بدوره أساسا في إدارة مختلف المخاطر ، وقد حصرنا مجال الدراسة على مستوى مفتشية التدقيق الكائن مقرها بنهج هواري بومدين أم البواقي.

وهذا بهدف توضيح العلاقة والدور بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في البنك وذلك بتجسيدها في بعض الحالات من بينها كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر وهذا بهدف دراستها بشكل جيد إضافة إلى تجنب البنك الوقوع في مخاطر مستقبلية أيضا.

ولهذا فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يقوم المبحث الأول في التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فيما يعالج المبحث الثاني نتائج الدراسة الميدانية والمبحث الأخير يعالج تفسير ومناقشة الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة حالة بنك فلاحة والتنمية الريفية (BADR) بشيء من التفصيل وذلك من خلال التعريف بالبنك والوقوف على مختلف أنشطته ولاسيما وظيفة التدقيق الداخلي بالأخص، وقد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية للأسباب التالية • استحالة إجراء دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية، والخاصة بولاية أم البواقي وذلك لعدم توفر

مصلحة التدقيق الداخلي في كل الوكالات البنكية في الولاية ماعدا بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

• السمعة التجارية للبنك داخلية وخارجيا.

• حجم الزبائن وتنوعهم (تجار، صناعيين وموظفين ...) بسبب الحملات الاشهارية التي يقيمها البنك وتنوع خدماتها.

• التسهيلات المقدمة، وفرصة الاطلاع على الوثائق، على مستوى مصلحة التفتيش والتدقيق الجهوية.

• يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية حسب التقرير الذي نشرته مجلة قاموس البنوك "Banker Almanach" طبعة 2001، وذلك من حيث توزيع وكثافة شبكته ويحتل البنك حسب نفس المجلة المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف.

• يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك الفعالة في السوق الجزائرية، وذلك من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ، وكذا مواكبته لكافة التطورات التي تشهدها الصناعة البنكية محليا وعالميا، وذلك بتنويع مجالات نشاطه.

المطلب الأول: الإطار القانوني للتدقيق الداخلي في الجزائر

يعتبر النظام 11-08 المتعلق بالتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية الذي أصدره بنك الجزائر المؤرخ في 03محرم 1433 الموافق ل 28 نوفمبر 2011 الإطار القانوني للتدقيق الداخلي في الجزائر والذي جاء لتعديل نظام بنك الجزائر رقم 02-03 الصادر سنة 2002 حيث تضمن النظام مجموعة من المواد تهدف إلى تحديد مضمون التدقيق الداخلي الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامته، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها[61].

ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية التي تعتمد التدقيق الداخلي، عن طريق تكييف مجموعة من الأجهزة المذكورة فيه، مع طبيعة وحجم نشاطها، أهميتها وموقعها ومع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها [المادة كمن نظام 11-8 المؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق 28نوفمبر 2011)حيث يهدف تدقيق العمليات والإجراءات الداخلية خاصة في أحسن الظروف الأمنية والمصداقية والشمولية إلى المادة من النظام 11-08 المؤرخ 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011].

- مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية التنظيمية، للمقياس والأعراف والعادات المهنية والأدبية ولتوجيهات هيئة التداول.
- مراقبة نوعية أنظمة الاتصال.
- مراقبة التقييد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر، والتقييد بمعايير التسيير على شكل حدود قصوى.
- مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة التداول المقدمة البنك الجزائر واللجنة البنكية أو المخصصة للنشر.
- مراقبة شروط تقييم وتسجيل، حفظ ووفرة المعلومات المحاسبية والمالية، لاسيما بضمان مسار التدقيق في حالة العمليات المعالجة عن طريق المعلوماتية.

أما المادة 07 من هذا النظام تنص بموجبها على تنظيم البنوك والمؤسسات المالية لأنظمتها الخاصة بالمراقبة بشكل يمكنها من:

[61] فارس حمايزية ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات دراسة حالة: بنك BADR، الجانبر التطبيقي، الماستر، شعبة العلوم التجارية ، جامعة أم بواقي، 2015 – 2016. ص 82 - 89

• ضمان مراقبة منتظمة بواسطة مجموعة من الوسائل مستعملة بصفة مستمرة في الوحدات العملياتية الضمان الانتظام والأمن وتصديق العمليات المحققة وكذا احترام التعليمات الأخرى أو التوجيهات المتعلقة بمراقبة المخاطر، من كل طبيعة والمرتبطة بالعمليات.

• مراقبة الانتظام ومطابقة العمليات وفقا لدوريات مناسبة وكذا التقيد بالإجراءات وفعالية التنظيمات المذكورة في الفترة السابقة لاسيما ملائمتها لطبيعة مجموعة المخاطر المرتبطة بالعمليات. وتطبيقات لأحكام المادة 7 نصت المادة 8 على:

1- ضمان رقابة دائمة للعمليات باستعمال مجموعة من الوسائل المتضمنة:

• أعوان على مستوى المصالح المركزية والمحلية مخصصين لهذه الوظيفة؛

• أعوان آخرين يمارسون أيضا أنشطة عملياتية.

2- ممارسة رقابة دورية من طرف أعوان مخصصين غير المكلفين بالرقابة الدائمة المذكورة أعلاه.

المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 82-106 في 13مارس 1982. BADR هي شركة مساهمة برأس مال قدره DA2.200.000.000.00 مسؤولة عن توفير المشورة و المساعدة الاقتصادية في استخدام وادارة الموارد المتاحة للمؤسسات العامة.

وبموجب قانون النقد والقرض 90/10، في 14 افريل 1990، أصبح BADR شخص اعتباري يقوم بعمليات تلقي الأموال من الجمهور، عمليات منح قروض، وكذلك توفير وسائل الدفع للعملاء والإدارة. منذ عام 1990، زاد رأس مال البنك عتبة DA 3.300.000.000.00

كما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أحد البنوك العامة التي مهمتها هي تنمية الزراعة وتعزيز عالم الريف، تألف في البداية من 140 فرعا المباعة من قبل BNA، شبكتها لديها حاليا 300 وكالة و39 مكتب إقليمي وأكثر من 7000 إطار وموظف ينشطون في الهياكل المركزية والإقليمية والمحلية. كما أن كثافة شبكتها وأهمية موظفيها جعل BADRأول بنك للتواصل على مستوى الوطن.

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على فتح 50 وكالة جديدة قبل نهاية السنة المقبلة حسبما أعلنه بمعسكر الرئيس المدير العام لهذه المؤسسة المالية بوعلام جبار وأوضح بوعلام في لقاء صحفي على هامش زيارته لهياكل البنك بالولاية أن مؤسسته تعتبر حاليا الأكثر انتشار

من حيث عدد الوكالات على المستوى الوطني ب 300 وكالة بنكية وتسعى لفتح 125 وكالة جديدة من بينها 50 وكالة جاري العمل على فتحها وتشمل وكالتين بولاية معسكر

1- أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

من اجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بتغيرات جذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى الى القيام بأعمال ونشطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعل مؤسسة بنكية كبيرة تحظى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والعملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي.

تم إنشاء BADR لتلبية ضرورة اقتصادية، ولدت من إرادة سياسية لإعادة هيكلة النظام الزراعي وضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد ورفع مستوى معيشية سكان الريف، حيث تتمثل الأهداف والمهام الرئيسية للبنك فيما يلي:

1-1- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي: • تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.

- تحسين العلاقات مع العملاء.
- تحسين نوعية الخدمات.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مردودية أكبر.
- ضمان تنمية منسجمة للبنك في مختلف الأنشطة.
- توسيع واعادة تنظيم شبكت.
- رضا عملائه من خلال توفيرا المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- التكيف وإدارة ديناميكية لتحقيق الانتعاش.
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق، وإدخال مجموعة جديدة من المنتجات.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك كما سعى

البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- توفير الموارد الزراعية بأقل تكلفة وربحية هذه القروض، وتنوعها وفقا للقواعد الاحترازية.
- العمل من أجل استعادة الحيوية.
- المرونة في إدارة السيولة بالدينار والعملات الأجنبية على حد سواء.
- تنمية الأرباح من خلال توليد خدمات جديدة؛
- تحسين إنتاجية كل مستوى من المعاملات اليومية ومعالجتها.

2-1- المهام الرئيسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يمكن اختصار مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في النقاط التالية:

- تجهيز جميع المعاملات الائتمانية والصرف الأجنبي والخزانة.
- فتح حسابات لأي شخص تقدم بالطلب.
- استلام الودائع على اختلاف أنواعها.
- المشاركة في جميع المدخرات.
- ضمان تعزيز الأنشطة الزراعية والصناعية والحرفية الزراعية.
- التحقق من السلطات الرقابية من امتثال المعاملات المالية للشركات المقيمة.

تماشيا مع القوانين والقاعد سارية المفعول في مجال النشاط البنكي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات البنكية والإعتمادات المالية على إختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجارية العمل بها.
- إنشاء خدمات بنكية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار

• تقسيم السوق البنكية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط البنكي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات بنكية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

2- إستراتيجية بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الإستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولى ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الإستراتيجية فيما يلي:

2-1- المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات:

تنقسم المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات إلى القطاعات الإستراتيجية ومرجعية النشاطات الإستراتيجية.

2-1-1- القطاعات الإستراتيجية:

• الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولويته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

• قطاع الفلاحة.

• قطاع الصيد البحري والموارد المائية.

• تمويل برامج التنمية الريفية.

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

• القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبن

• القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.

• القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن(FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL).

• القروض المهن الحرة في المناطق الريفية.

2-2-2- مرجعية النشاطات الإستراتيجية:

لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة[62]:

• الفلاحة والنشاطات التابعة لها.

• الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها.

• صناعة العتاد الفلاحي.

• الصناعات الغذائية العامة.

• تسويق وتوزيع المنتوجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتيجية.

• تنمية العالم الريفي.

2-2- معالجة ملفات القروض:

2-2-1- البنك يعطي الأهمية الاستعمال الوسائل من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية والسهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار، لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة، ومعالجتها بالسرعة الملائمة لكل الهيئات المعينة واحترام المهل المحددة، هذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

2-2-2- نسبة الفائدة على أعلى القروض البنكية تحدد على أساس تعريفة محددة دوريا من طرف البنك، هناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات بنك الفلاحة التنمية الريفية.

3- تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية خدماته عن طريق أزيد من 300 وحالة استغلال موزعة عبر كامل التراب الوطني، مجموعة من الوكالات يرأسها فرح جهوي

GRE يقوم الإدارة نشاطاتها وتنظيم عملها، كما يتكفل أيضا ببعض الملفات الثقيلة التي تعجز عنها، كالقروض الموجهة للمؤسسات، هذا بالنسبة إلى المراكز الفنية ما عن الإدارة العليا للبنك، فتكون من مديرية عامة مركزية، تساعدها في أداء مهامها مجموعة من المديريات المساعد هي "DGA

[62] فارس حمايزية ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات دراسة حالة: بنك BADR، الجانبر التطبيقي، الماستر، شعبة العلوم التجارية ، جامعة أم بواقي، 2015 – 2016. ص 89.

- المديرية العامة المساعدة للموارد للقروض.
- المديرية العامة المساعدة المختصة بالإعلام الآلي المحاسبة والخزينة.
- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة.
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تبعا التعليمية الداخلية للبنك الوطني الجزائري، التي تنص على أنه: "يتم تأسيس من كل مديرية جهوية قسم مكلف بالرقابة من الدرجة الأولى على جميع الوكالات والمصالح التابعة لها".

وبناءا على ذلك، تحتوي مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أم البواقي على خلية خاصة بالتفتيش والتدقيق الداخلي.

يتمثل قسم التدقيق للتعليمات والإجراءات القانونية والقواعد الداخلية، فهو تحت مسؤولية مباشرة لمديرية الفرع.

1- برنامج التدقيق السنوي مجال التدخل

تتبع خلية التدقيق برامج دورية أو مهام خاصة تقوم بها في حدود مجال تدخلها حيث يمكن توضيح برنامج التدقيق ومجال تدخل مصلحة المراجعة كما يلي:

1-1- برنامج التدقيق السنوي:

يصاغ برنامج التحقيق السنوي في الثلاثي الرابع من السنة n-1 وتتم المصادقة عليه من قبل فرع البنك، وبرنامج التدقيق في الرقابة العامة هو خطة العمل التجاري

- يحتوي برنامج التدقيق الداخلي على:
- لائحة عمليات التدقيق التي يتعين الاضطلاع بها في السنة.
- الهدف من القيام بعملية التدقيق.
- فترة تنفيذها.
- يتم تسجيل كل مهمة مدرجة في رسالة التدقيق في برنامج التدقيق السنوي.
- هذه الوثيقة سرية وعادة يتم بناء هذا البرنامج لمدة 3 سنوات يشمل جميع المجالات التي يتم تدقيقها وفقا للتردد المناسب.

1-2- مجال التدخل:

يكون مجال تدخل مصلحة التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:

• الوكالات التابعة لمديرية الفرع.
• مصالح وأقسام المديرية، بحد ذاتها، ويتم ذلك غالبا في حالات استثنائية.

ويخضع المدققين لشروط معينة، فمثلا يمنع على المراجع ما يلي:

• التكفل كنائب مفوض -interimaire – لإحدى الوكالات أو الأقسام التي تدخل ضمن حيز التدقيق.

• تنفيذ مهام التدقيق في وكالات كان قد تكفل بها قبل تعيينه للمراقبة.

2- خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي:

وتتمثل خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي :

•إعداد المهمة.

• المرحلة الميدانية.

• كتابة التقارير.

• تقرير المصادقة.

• رصد تنفيذ التوصيات.

2-1- إعداد المهمة:

الهدف من إعداد المهمة هو كتابة رسالة تكليف تنظيم المهمة

• العمل الذي يتعين القيام به هو: الفهم التام للمنطقة المراد تدقيقها، تشكيل الفريق، جمع المعلومات المتوفرة عن المنطقة المراد تدقيقها، إنشاء خطة العمل.

•أما الأدوات اللازمة الاستخدام فهي: رسالة المهمة، ملفات دائمة ومجلد المهام، خطة العمل والتحليل الوظيفي؛

• المهارات المطلوبة: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل الغير اللفظي؛

• التسليمات: رسالة المهمة التي وقعتها إدارة الشركة وخطة العمل التي وافق عليها المفتش العام والفريق المشكل.

2-2- المرحلة الميدانية:

الهدف من المرحلة الميدانية هو اكتشاف نقاط القوة والضعف في المصلحة المدققة.

• العمل الذي يتعين القيام به هو: تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم إكتشافها، تعويض نقاط الضعف بنقاط القوة، تحديد وتفسير أسباب الضعف الحقيقي، تحديد العواقب من حيث المخاطر الفعلية أو المحتملة لكل نقاط الضعف التي تم تحديدها، تحديد التوصيات التي بمجرد تنفيذها سيتم إلغاء نقاط الضعف المطروحة ومن بينها:

• توصيات مذكرة التنظيم.

• توصيات لتحسين الأداء؛

• توصيات لتحسين إدارة المخاطر.

• الأدوات اللازمة الاستخدام: قائمة من الأسئلة القياسية لتوجيه استعراض تحليل الوضع قائمة أنواع المخاطر، أساسيات التدقيق واستبيانات الرقابة الدقيقة، أدلة الإجراءات ، نمط التدفقات بين الجهات الفاعلة ، تدفق الرسم البياني والصناعة العملية ، مؤشرات النزعة المركزية الدراسات الاستقصائية وشجرة الخطأ ، وشبكة " الشدة احتمال" وورقة المخاطر.

• المهارة المطلوبة: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.

• التسليمات: أوراق العمل وأوراق المخاطر التي أقرها رئيس المهمة.

2-3- كتابة التقارير:

الهدف من كتابة التقارير هو جعل المهمة في ورقة رسمية تحتوي نقاط الضعف التوليفات والتوصيات مع خطط العمل المناسبة.

• العمل الذي يتعين القيام به: تحديد المخاطر، ورقة كتابة التقرير، تحديد خطط العمل المرتبطة بها؛

• الأدوات اللازمة الاستخدام: ورقة المخاطر، تقرير، مراجعة الحسابات، وكذلك تحديد الأولويات ومعايير التأهيل والاختصاصات، جدول الرقابة الداخلية، وخريطة للسلطة وخطة العمل.

• المهارات المطلوبة: عقد اجتماعات.

• التسليمات: خطط العمل وتقرير البعثة التي وافق عليها مدير التدقيق الداخلي.

2-4- المصادقة على التقرير:

هدفها التحقق من صحة التقرير وخطط العمل يصادق عليه من قبل مدير التدقيق لتعزيز التنفيذ السريع للتوصيات.

• العمل الذي يتعين القيام به: تقديم التقرير إلى الفرع المسؤول عن المصلحة المراد تدقيقها من أجل

إعطائه الحق في الطعن وتقديم تفسيرات إضافية حسب الحاجة.

• الأدوات اللازمة الاستخدام: تقرير المهمة خطة العمل.

• المهارات المطلوبة: العرض الشفوي، الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.

• التسليمات: خطط تقرير المهمة والعمل المعتمد من قبل المديرية العامة ورئيس المصلحة المدققة.

2-5- رصد تنفيذ التوصيات:

يهدف هذا الأخير الى رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المهمة وتحديده في شكل خطط.

• العمل الذي يتعين القيام به: أداء المهام بضوابط محددة.

• الأدوات اللازمة الاستخدام: تقرير البعثة وخطة عمل.

• المهارات: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي

• التسليمات: الأوراق المعدة.

3- التنظيم الوظيفي لمهمة التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يتمثل هذا التنظيم في كل المراقب العام، رؤساء مهمة التدقيق الداخلي، المدققين والمساعدين.

3-1- المراقب العام:

يقوم المراقب العام بكتابة برنامج التدقيق وخطابات المشاركة ويحدد المهمات بعد الإنتهاء من برنامج التدقيق، كما يعمل على تطوير كفاءة الموظفين ويحدد أساليب العمل بالتحقق من صحة الأعمال المنجزة في الإدارة التابع لها، يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس أو الرئيس التنفيذي للبنك.

يشارك شخصيا في عمليات المراجعة الإستراتيجية أو الملفات الساخنة "يتم تعيينه لفترة من 5 إلى 7 سنوات، وأحيانا أكثر من ذلك.

3-2- رؤساء مهمة التدقيق الداخلي:

رؤساء المهام يتحكمون في المهام الموكلة إليهم يؤثرون على عمل المدققين، ويقومون بمتابعة التقدم، يشاركون بشكل كبير في مراحل التخطيط للمهام وصياغة التقارير، التحقق من صحة العمل الذي قام به المدققين، العمل مباشرة على مهام محددة، هو تابع للمراقب العام، يتم تعيينهم لفترة من 3 إلى 5سنوات، ومن النادر أن يصبح رئيس بعثة مراقب عام.

3-3 - المدققين:

يقوم مدققي الحسابات بأداء الأعمال الموكلة إليهم، يتبع المدقق رئيس المهمة خلال مدة إنجاز مهمة التدقيق الداخلي، يتم تعيينهم لفترة تمتد من 3 إلى 5سنوات ويمكن أن يصبح المدقق رئيس المهمة.

3-4- المساعدين:

يجب عليهم الإحتفاظ بسجلات دائمة، تحقيق بعض أجهزة التحكم عن بعد، التعامل مع العمل الإداري للمديرية، يتبع المساعدين المراقب العام، يتم تعيينهم لفترة من 5 إلى 7سنوات.

ويمكن توضيح وظيفة مدقق الحسابات من خلال سجل وظيفة مراجع حسابات .

4- أدوات، مراحل صياغة التحقق من صحة التقرير:

يسمح التقرير الأشخاص بالتحكم في تنفيذ الإجراءات المطلوبة، وترافقة مجموعة من الملحقات.

4-1- مكونات تقرير التدقيق الداخلي:

• صفحة الغلاف تحتوي على موضوع المهمة، واسم رئيس المهمة والمدققين المشاركين وفترة التدخل.

• عبارة شكر للأشخاص الذين ساعدوا في إنجاز المهمة.

• ملخص التقرير يحتوي على ترقيم الصفحات.

• الخطوط العريضة، مقدمة الخلفية والأهداف ونطاق المهمة.

• الجزء الأول، يلخص الإيجابيات في ترتيب تنازلي من الفوائد والمخاطر النقاط الضعف" في ترتيب تنازلي من حيث الشدة.

• الجزء الثاني، الذي يضم أنواع رئيسية من المخاطر يصف كل واحد منهم، هذا الجزء الثاني هو في الواقع تصنيف بسيط لورقة مكتوبة في جميع أنحاء المهمة؛

• يلخص الجزء الثالث التوصيات المرتبة في ترتيب تنازلي من التركيز والاستعجال ويؤكد الاستنتاج على أهمية تنفيذ التوصيات.

• الملاحق تكمل التقرير: خطط العمل، تحليلات مفصلة، نسخا من الأدلة... .

2-4- ورقة المخاطر:

هي وثيقة تلخص المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تم تحديدها، تتطلب تحليل دقيق، تهدف إلى:

• تسهيل الكشف عن الخطر الحقيقي.

• التمكين من التحقق من المخاطر والتوصيات من قبل الأشخاص المعنيين قبل صياغة تقرير التحقيق.

• تسهيل صياغة التقرير.

• تعزيز تنفيذ التوصيات.

الشكل رقم (1-2): ورقة المخاطر.

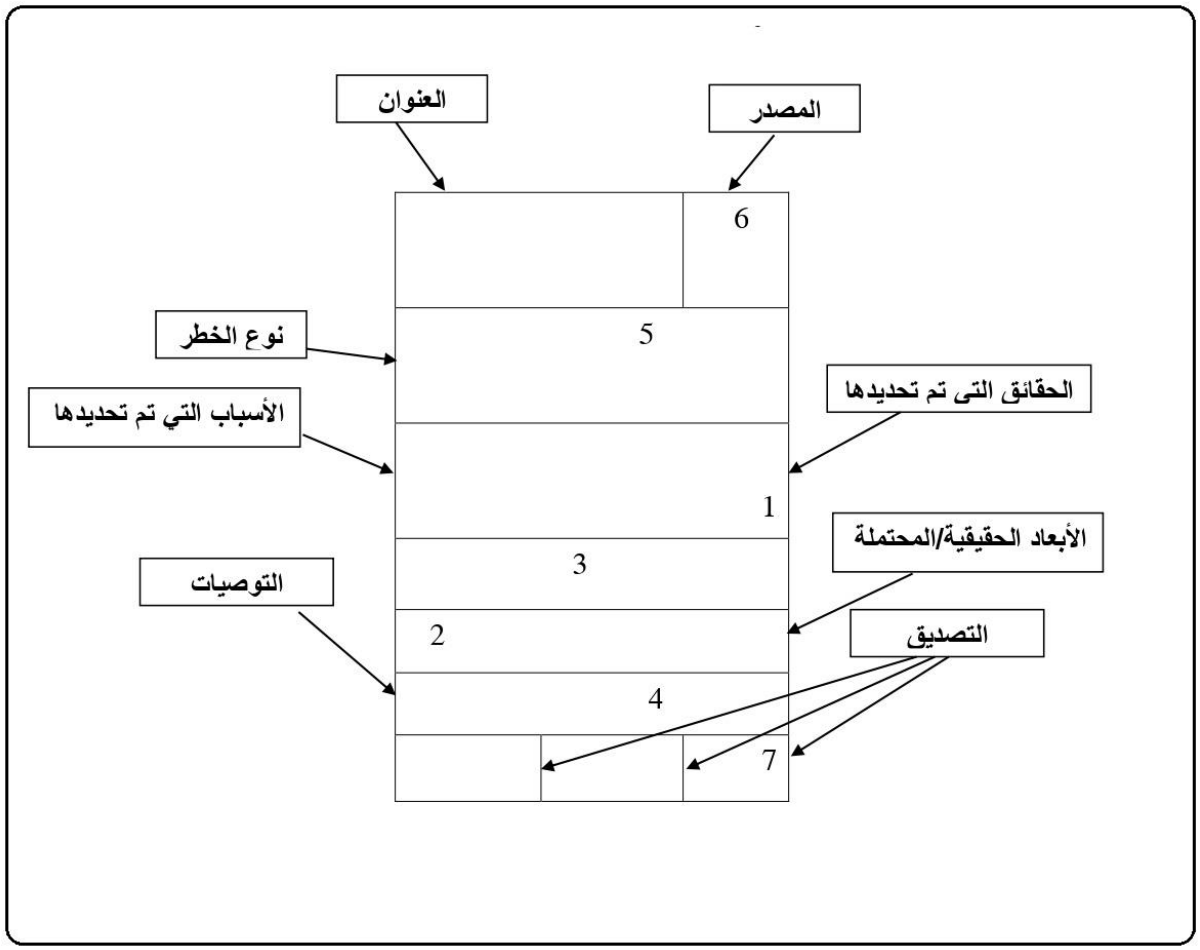

المصدر: من وثائق البنك (BADR).

من خلال الشكل رقم (1-2) نلاحظ التنظيم الجيد لورقة المخاطر لكي تسهل عملية اكتشاف المخاطر وكذلك تيسير عملية إعداد التقرير حيث تحدد ورقة المخاطر الحقائق ثم أبعاد هذه الحقائق، ومن ثم الأسباب التي أدت إلى هذه الوقائع، والخروج بتوصيات عن الوقائع محددة نوع الخطر ومصدره، كما يتم التصديق على الورقة حتى تكون رسمية أكثر.

3-4- معايير التأهيل:

هي الكلمات التي تسهل صياغة " نقاط القوة والضعف " تقارير التدقيق الداخلي الهدف منها هو:

- وصف مواطن و أماكن القوة والضعف في تاريخ معين أو لفترة معينة.
- إرسال تقارير المراجعة متجانسة مع بعضها البعض.

- طريقة استخدام معيار التأهيل:

- فرز نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم تحديدها في ترتيب تنازلي من حيث الأهمية.
- اختيار لكل نقاط القوة والضعف الكلمة الأنسب.

- كتابة قسم "نقاط القوة والضعف " من خلال تقديم:
- نقاط القوة، من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية.
- نقاط الضعف، من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة.

الملحق رقم (3): يوضح معايير التأهيل

1/ الشروط والأولويات

كلمات لتسهيل إعداد تقرير التدقيق الداخلي تهدف لربط المعلومات معا في ترتيب منطقي، كتابة تقرير التدقيق بطريقة منظمة. يتم استخدامه بتحديد الروابط بين الأفكار، لاختيار المصطلح الأنسب، و كتابة جمل وفقا لذلك.

الملحق رقم (4): يوضح الشروط والأولويات.

2/ صياغة التوصيات

هي كلمات تيسر صياغة قسم التوصيات في تقرير المراجعة تهدف لإعطاء الأولوية للتوصيات، وتحديد مستوى المشاركة من مدقق الحسابات، يمكن استخدامها من خلال، فرز التوصيات من أجل الاستعجال والأهمية، الاشتراك في قوائم أكثر الكلمات مناسبة، إرسال "التوصيات " بترتيب تنازلي من حيث الأهمية.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

و تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، سنقوم من خلال هذا المبحث بتسليط الضوء عن واقع هذه الوظيفة على مستوى البنك من خلال توزيع استبيان على إطارات مصلحة المفتشية والتدقيق الجهوي على مستوى البنك.

المطلب الأول: المنهج المتبع في دراسة

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وسنقوم في هذه الدراسة بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، سنستخدم أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة، سنستخدم الاستبيان في جمع البيانات الأولية.

2/ أدوات الدراسة:

اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة مهمة للدراسة وقد كانت الإجابات بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): مقياس ليكارت الخماسي

الراي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

3/ اختبار ثبات الاستبيان بطريقة "ألفا كرونباخ":

من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدى فقد تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب، حيث أن معامل ألفا كرونباخ يأخذ قيم بين الصفر والواحد (01)، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

نتائج اختبار الثبات: عند تطبيق اختبار المصداقية والثبات ألفا كرونباخ على إجابات عينة الدراسة وجدنا أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع فرضيات الاستبيان كانت (0.911) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع وتكون الإستبان في صورتها النهائية كما هو في الجدول التالي وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانه الدراسة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الجدول رقم (3-2): يوضح معامل الثبات ألفا كرونباخ

الرقم	الفرضية	معامل ألفا كرونباخ
01	استخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفعالية	0.737
02	مساهمة إدراك و وعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار	0.944
03	كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر	0.876
04	اجمالي فرضيات الدراسة	0.911

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات من نظام (spss).

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

تمت المراعاة في اختيار مجتمع الميدانية أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية، وقدرة الحكم على أهمية تسيير الأخطار المرتبطة بعملية التدقيق الداخلي، وقد شملت هذه عينة الدراسة والمتمثلة في 30 إطار بمصلحة التفتيش والتدقيق الجهوي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية "أم البواقي".

1/ خصائص وسمات عينة الدراسة:

يمكن تلخيص خصائص وسمات عينة الدراسة من خلال: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، الوظيفة الحالية، التخصص.

1-1- : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يبين الجدول رقم (3-3) مخرجات برنامج (spss) فيما يخص الجنس كما يلي:

الجدول رقم (4-2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

البيان	التكرار	النسبة
ذكر	20	66.7
انثى	10	33.3
المجموع	30	100.0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss)

يبين الجدول رقم (3-3) أن نسبة الذكور قد بلغت 66.7% من عينة الدراسة الكلية، أما للإناث فقد بلغت النسبة 33.3 % من المجموع الكلي، من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث لأن طبيعة العمل في البنك تستوجب ذلك.

2-1- توزيع أفراد العينة حسب العمر:

يبين الجدول رقم (4-3) مخرجات برنامج (spss) العمر كما يلي:

الجدول رقم (5-2): توزيع عينة الدراسة حسب العمر.

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	11	%36.7
من30الى40سنة	13	%43.3
من41الى50سنة	5	%16.7
أكبر من50سنة	1	%3.3
المجموع	30	"100.0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss)

يبين الجدول رقم (4-3) أن 36.7% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم أقل من 30 سنة ، و 43.3 % من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "30 إلى 40 سنة"، و16.7% من عينة الدراسة راوحت أعمارهم من 41 إلى 50 سنة "، و30.3% من عينة الدراسة تراوحت

أعمارهم" أكثر من 50 سنة، لأنها من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة تمثلت في فئة الشباب لأنها تعتبر إستراتيجية في البنك تتمثل في الاستثمار في رأسمال بشري شاب.

1-3- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (6-2) مخرجات برنامج (spss) فيما يخص المؤهل العلمي كما يلي:

الجدول رقم (6-2): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة
بكالوريا	3	%10.0
ليسانس	25	83.3%
ماجستير	1	3.3%
أخرى	1	3.3%
المجموع	30	100.0%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss).

يبين الجدول رقم (5-3) أن 10.0 %من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريا"، و83.3% مؤهلهم العلمي ليسانس"، و3.3 %مؤهلهم العلمي ماجستير، و3.3%حاصلين على شهادات مهنية أخرى، من خلال الجدول نلاحظ أن عينة الدراسة على قدر الكفاءة العلمية التي تسمح بأداء مهامهم على أكمل وجه.

1-4- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

يبين الجدول رقم (7-2) مخرجات برنامج (spss) فيما يخص الخبرة كما يلي:

الجدول رقم (7-2): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
أقل من5سنوات	13	%43.3
من5إلى10سنوات	9	30.0%
من11إلى15سنة	4	13.3%
من16إلى20سنة	2	6.7%
أكثر من20سنة	2	6.7%
المجموع	30	%100.0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss)

يبين الجدول رقم (6-3) أن 43.3% من عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات الخبرة في مجال عمل التدقيق أقل من 5 سنوات"، و30.0 %من عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات الخبرة لديهم من 5 إلى 10 سنوات"، و13.3% من عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات الخبرة لديهم منا 11 إلى 15 سنة"، و6.7% من عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات الخبرة لديهم من 16 إلى20سنة"، و6.7% من عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات الخبرة لديهم أكثر من 20سنة ، يبين لنا الجدول أن أعلى نسبة تمثلت في فئة أقل من 5 سنوات لأنها كما قلنا أنها تعتبر إستراتيجية البنك التي تعتمد على الرأسمال البشري الشاب وعادة ما نرى أن خبرتهم تكون أقل من كسنوات.

5-1- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية:

يبين الجدول رقم (8-2) مخرجات برنامج (spss) فيما يخص الوظيفة الحالية كما يلي:

الجدول رقم (8-2): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

البيان	التكرار	النسبة
مدقق	16	%53.3
مدقق رئيسي	7	%23.3
مدير تدقيق	1	%3.3
أخرى	6	%20.0
المجموع	30	%100.0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss).

يبين الجدول رقم (8-2) أن 53.3 % من عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية لهم محقق"، و 23.3 % من عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية لهم مدقق رئيسي"، و 3.3%من عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية الهم مدير تدقيق"، و 20.0% من عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالي لهم "مسميات أخرى من الجدول يبن لنا أن أعلى نسبة تمثلت في فئة المدققين لأن طبيعة العمل في مفتشية التدقيق في البنك يعتمد على الكفاءة العلمية والخبرة المهنية للترقية من منصب إلى منصب أعلى وهذا ما يزيد من اجتهاد مختلف الأفراد لنيل شهادات واكتساب خبرات تمكنهم من الترقية.

6- توزيع أفراد العينة حسب التخصص:

يبين الجدول رقم (8-3) مخرجات برنامج (spss) فيما يخص التخصص كما يلي:

الجدول رقم (9-2): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية

يبين الجدول رقم (8-3) أن 10 % من عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية محاسبة"، و10.0%.

البيان	التكرار	النسبة
محاسبة	%10	%33.3
تدقيق محاسبي	%3	%10.0
مالية	%7	%23.3
مالية ومؤسسات	%6	%20.0
اخرى	%4	%13.3
المجموع	%30	%100.0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss)

من عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية تدقيق محاسبي ، و 23.3% من عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية مالية ، و20.0 % من عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية مالية ومؤسسات"، و13.3%من عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية "أخرى"، نلاحظ أن أعلى نسبة تمثل فئة المحاسبين لأنهم في مجال التخصص.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب عرض تفصيلي لنتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التي جمعها من خلال الاستبيان التي تم تصميمها لهذه الغاية، وكذلك يحتوي على نتائج اختبار فرضيات الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة (الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي)، لبيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

1- تحليل إجابات المحور الأول:

تتلخص إجابات عينة الدراسة عن المحور الأول في الجدول التالي:

الجدول رقم (10-2): إجابات المحور الأول استخدام التدقيق لمواجهة الأخطار الحالية بفاعلية.

الرقم	الفقـــــرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
01	هناك مساهمة فعالة بنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر	17	11	2			4.50	0.630	2	موافق بشدة
		56.7	36.7	6.7						
02	يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في جميع مراحل وخطوات هذه العملية	18	12				4.60	0.498	1	موافق بشدة
		60	40							
03	يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر	17	9	2	2		4.37	0.890	6	موافق بشدة
		56.5	30	6.7	6.7					
04	يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر	19	10		1		4.57	0.679	3	موافق بشدة
		63.3	33.3		3.3					
05	إن نشاط البنك يلزم الإدارة بتعيين فريق من المدققين الداخليين	21	7	1	1		4.60	0.724	5	موافق بشدة
		70	23.3	3.3	3.3					
06	يساهم فريق المدققين الداخليين في البنك في التقليل من المخاطر الاقتصادية المتنوعة	17	10	3			4.47	0.681	4	موافق بشدة
		56.7	33.3	10						
	المعدل الكلي						4.518	4.680	-	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss).

يتضح لنا من الجدول أعلاه، رقم (10-2) أن أراء أفراد العينة المدروسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي (4.518) أي أن نشاط التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية قادر على مواجهة الأخطار الحلية بفاعلية، وذلك من خلال مساهمة التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في جميع مراحل وخطوات هذه العملية وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري(0.683).

• وقد احتلت الفقرة رقم (2) التي تنص على (يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في جميع مراحل وخطوات هذه العملية المرتبة الأول بمتوسط حسابي (4.60) وانحراف معياري (0.498).

• في حين جاءت الفقرة رقم (3) التي تنص على (يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (4.37) وانحراف معياري (0.890).

2 ـ تحليل إجابات المحور الثاني:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني في الاستبيان المتعلقة بمدى إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار.

الجدول رقم (11-2): مدى إدراك و وعي المؤسسة لمدي أهمية دراسة الأخطار.

الرقم	الفقـــــرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
01	البيئة التي تعمل فيها المؤسسة تشكل مصدر للخطر	11	11	7		1	4.07	0.868	6	موافق
		36.7	36.7	23.3		3.3				
02	تأخذ مؤسستكم دراسة المخاطر بعين الاعتبار	15	14		1		4.43	0.679	2	موافق بشدة
		50.0	46.7		3.3					
03	هل بإمكان مؤسستكم التنبؤ وتوقع الأخطار المحدقة بها	9	16	2	3		4.03	0.890	7	موافق
		30.0	53.3	6.7	10					
04	تستخدم مؤسستكم طرق في التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها	8	16	5	1		4.03	0.765	4	موافق
		26.7	53.3	16.7	3.3					
05	تستخدم مؤسستكم وسائل لازمة يمكنها بها الكشف عن المخاطر	6	10	8			3.93	0.691	3	موافق
		20.0	53.3	26.7						
06	تتبنى مؤسستكم خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر	9	17	2	2		4.10	0.803	5	موافق
		30.0	56.7	6.7	6.7					
07	عند تحديد خطر معين تعمل المؤسسة على توفير الموارد البشرية والمادية لمواجهتها	13	17				4.43	0.504	1	موافق
		43.3	56.7							
	المعدل الكلي						4.145	0.742	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss)

يتضح لنا من الجدول رقم (10-3) أن أراء أفراد العينة المدروسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي (4.145) أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مدرك وواعي لأهمية دراسة الأخطار وذلك من خلال مساهمة البنك في توفير الموارد المادي البشرية لمواجهة الأخطار بالإضافة إلى البنك يقوم بدراسة المخاطر المحدقة به وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري.

أما بالنسبة لفقرات المحور الثاني فقد حازت الفقرتين (72) التي تنص على (تاخذ مؤسستكم دراسة المخاطر بعين الاعتبار، عند تحديد خطر معين تعمل المؤسسة على توفير الموارد البشرية والمادية لمواجهتها) أعلى قيم المتوسط الحسابي (4.43) وانحراف معياري (0.679،0.504).

• في حين جاءت الفقرة رقم (5) التي تنص على (تستخدم مؤسستكم وسائل الأزمة يمكنها بها الكشف عن المخاطر في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.691).

تحليل إجابات المحور الثالث:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني في الاستبيان المتعلقة كيفية تعامل المحقق مع مختلف المخاطر.

الجدول رقم (12-2): كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر

الرقم	الفقـــــرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
01	يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر الي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة	19	9	1	1		4.53	0.730	5	موافق بشدة
		63.3	30.0	3.3	3.3					
02	يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة	17	13				4.57	0.504	1	موافق بشدة
		56.7	43.3							
03	يقوم المدقق الداخلي باقتراح الوسائل والآليات المناسبة للتعامل مع المخاطر المختلفة	12	16	2			4.33	0.606	2	موافق
		40.0	53.3	6.7						
04	يناقش المدقق الداخلي فعالية التقليل من المخاطر بشكل دوري	9	18	2	1		4.17	0.699	4	موافق
		30.0	60.0	6.7	3.3					
05	يساهم المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر المحاسبية المتعلقة بعمليات الغش والخطأ	14	13	1	1	1	4.27	0.944	7	موافق بشدة
		46.7	43.3	3.3	3.3	3.3				
06	يقوم المدقق الداخلي بالمحافظة على أصول المؤسسة وممتلكاتها من سوء الاستعمال	18	10		2		4.47	0.819	6	موافق بشدة
		60.0	33.3		6.7					
07	يقوم المدقق الداخلي بالعمل على التقليل مت مخاطر الائتمان	16	12	2			4.47	0.629	3	موافق بشدة
		53.3	40.0	6.7						
	المعدل الكلي						4.401	0.704	-	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss).

يشير الجدول رقم (12-2) أن أراء العينة المدروسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي لفقرات هذا المحور المتعلق بكيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر بلغ (0.401) أي أن المدقق يتعامل الريفية مع كل الأخطار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إضافة إلى أن المدقق له دور كبير في تحديد مستوى المخاطر المقبولة وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري (0.401).

• أما بالنسبة لفقرات المحور الثالث فقد حازت الفقرتين (1،2) التي تنص على (يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة، يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر الي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة) على أعلى قيم المتوسط الحسابي (4.57،4.53) وانحراف معياري (0.504،0.730).

• في حين جاءت الفقرة رقم (4) التي تنص على (يناقش المدقق الداخلي فعالية التقليل من المخاطر بشكل دوري في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.699).

1-3- دراسة العلاقة الترابطية بين متغيرات الدراسة.

1-1-3- معامل الارتباط:

يوضح الجدول التالي دراسة العلاقة الارتباطية بين محاور الاستبيان باستخدام معامل بيرسون مستوى الدلالة الإحصائية.

الجدول رقم (13-2): يوضح العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة

Corrélations

		المحورالأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحورالأول: إستخدام التدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية	Corrélation de Pearson	1	,530**	,506**
	Sig. (bilatérale)		,003	,004
	N	30	30	30
المحور الثاني: إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار	Corrélation de Pearson	,530**	1	,476**
	Sig. (bilatérale)	,003		,008
	N	30	30	30
المحور الثالث: كيف يتعامل المدقق مع مختلف المخاطر	Corrélation de Pearson	,506**	,476**	1
	Sig. (bilatérale)	,004	,008	
	N	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

هناك ارتباط عند القيمة sig تساوي0.01 .

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss).

نلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة الارتباطية دالة إحصائيا عند مستوى إيجابي بين المتغير المستقل ، أي التدقيق الداخلي وتسيير إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمتغير تابع وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين60.3% وهذا يبين لنا أن المدقق الداخلي في البنك قام بأداء مهامه على أكمل وجه.

الجدول رقم (2-14): الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

Récapitulatif des modèles

Modèle	معامل الإرتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	Erreur standard de l'estimation
1	,603[a]	,364	,317	,80427

a. Valeurs prédites : (constantes) ,2 المحور, 1 المحور

b.Debendent variable: المحور الأول

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss).

من الجدول السابق معامل الارتباط الخطي التدقيق الداخلي وبين تسيير الأخطار هي (60.3%) أي أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرات، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (36.4%)، والنسبة المتبقية (63.6%) ترجع لتقنيات أو أدوات أخرى، وهذا يفسر لنا أن 36.4 % من التغيرات التي تحدث في عملية إدارة المخاطر سببها التدقيق الداخلي.

2-1-3- تباين خط الانحدار:

يوضح الجدول التالي تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم المعطيات المقدمة :

الجدول رقم (2-15): يوضح تحليل تباين خط الانحدار.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D.إحصائيات فيشر	Sig. المعنوية الكلية للنموذج
1	Régression	10,002	2	5,001	7,731	,002[b]
	Résidu	17,465	27	,647		
	Total	27,467	29			

a. Variable dépendante :1 المحور

b. Valeurs prédites : (constantes) ,2 المحور,3 المحور

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss).

من خلال ما سبق من الجداول السابقة نستنتج مايلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي 10.002 ومجموع مربعات البواقي هو 17.465ومجموع المربعات الكلي يساوي27.467؛
- درجة حرية الانحدار تساوي 2 ودرجة حرية البواقي تساوي 27.
- معدل مربعات الانحدار يساوي5.001 ومعدل مربعات البواقي يساوي 0.647.
- قيمة اختبار تحليل التباين خط الانحدار هو 47.731
- مستوى دلالة الاختبار 0.002 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية0.005 فنرفضها وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات.

و يبين لنا في الجدول أن النموذج مناسب في تقدير العلاقة الخطية بين المتغير المستقل التدقيق الداخلي والمتغير التابع إدارة المخاطر وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-2): يوضح مدى ملائمة خط الانحدار.

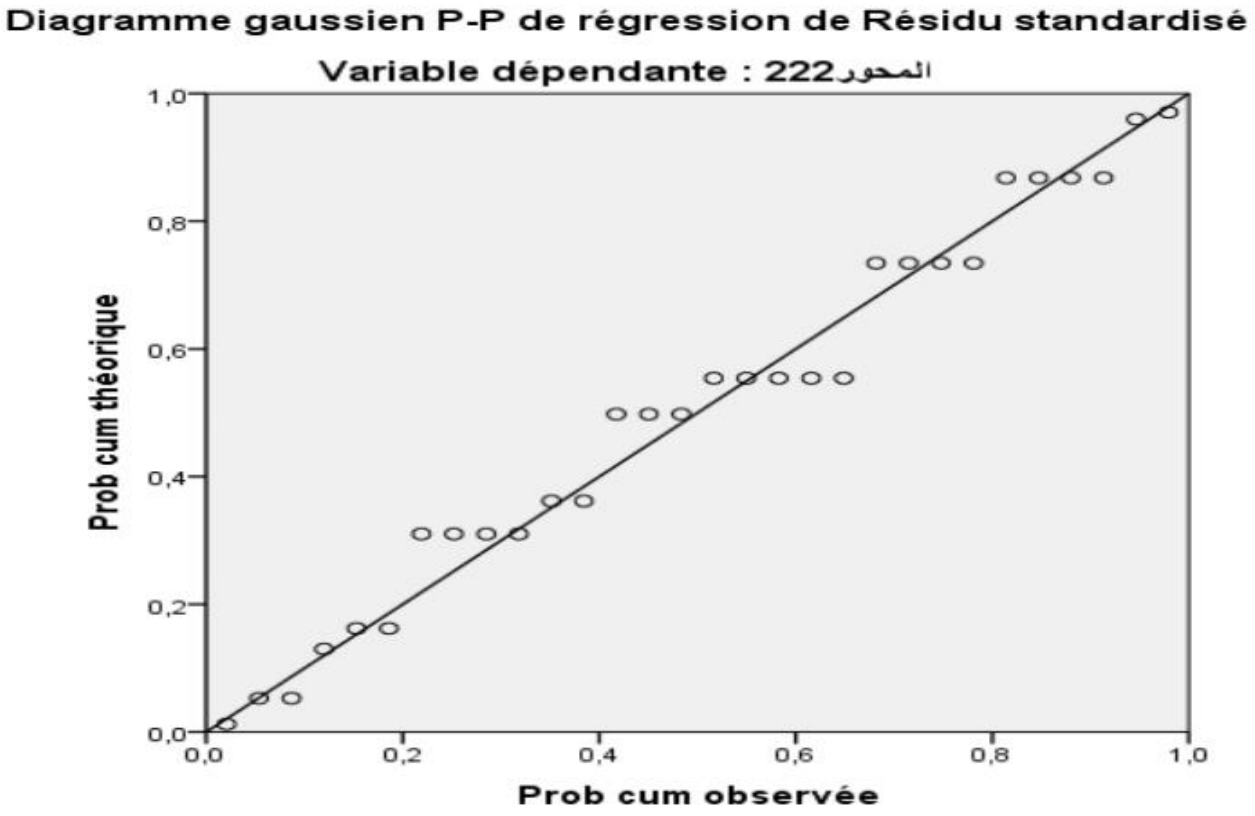

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss).

3-1-3- دراسة معاملات خط الانحدار:

يوضح الجدول (2-16) التالي قيم معاملات خط الانحدار:

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,370	,669		2,049	,050
	المحور2	,353	,164	,374	2,145	,041
	المحور3	,345	,184	,327	1,876	,071

a. Variable dépendante : المحور1

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات نظام (spss).

من الجدول السابق مقطع خط الانحدار يساوي 1.37 الذي يمثل b من معادلة الخط المستقيم:

$$Y=a+bx1+cx2$$

أما ميل خط الانحدار فهو متعدد بالنسبة للمحاور الثلاثة (a,b,c)، وقبل التطرق لفرضيات ميل خط الانحدار للمتغير المستقل ندرس قيمة sig حيث نجد أن قيمة تعامل المدقق مع مختلف المخاطر في البنك هي (0.71) قيمة مرفوضة لأنها تحقق فرضية العام H0 لأنها أكبر من 0.05 بينما قيمة الثابت، مساهمة إدراك أو وعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار واستخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية هي على التوالي(0.50،0.41) مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة H1 فتصبح معادلة الانحدار مبدئيا هي:

$$Y=1.37+0.353X1$$

و بالتالي و من كل ما سبق، نستنتج أن دور التدقيق الداخلي هو الأكثر أهمية وتأثيرا في تسيير الأخطار و إدارتها.

المبحث الثالث: مناقشة و تفسير الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سنحاول تفسير ماتم ومناقشة نتائج الاستبيان.

المطلب الأول: مناقشة و تفسير نتائج الاستبيان.

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها من مخرجات نظام (spss) بإستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية وهذا من خلال النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين، اتجاه محاور الاستبيان، والنتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

1/ تفسير ومناقشة نتائج المحور الأول من الاستبيان الخاص باستخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية[63]:

يظهر من الجدول رقم (93) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق بشدة ذلك مؤشر على تقارب إجابات المستجوبين، مما يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية والريفية يقوم بإستخدام التدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية، وهذا ما يفسر النتائج السابقة ويثبت صحة الفرضية الأول عن استخدام التدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية، من هنا يبرز لنا أن نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في البنك حيث أنه يساهم في مراحل وخطوات هذه العملية.

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- هناك مساهمة فعالة بنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر.
- يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.
- يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.

2/ تفسير ومناقشة نتائج المحور الثاني من الاستبيان الخاص بمساهمة إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار:

يبين الجدول رقم (10-3) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق مما يدل على تقارب إجابات المستجوبين، مما يبين على وجود إدراك ووعي لدى المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار، وبالتالي صحة الفرضية الثانية أن هناك إدراك ووعي لدى المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار، لأن هذا الأخير يعتبر الدور الجوهري والعام لنشاط التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

---

63 فارس حمايزية ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات دراسة حالة: بنك BADR، الجانب التطبيقي، الماستر، شعبة العلوم التجارية ، جامعة أم بواقي، ص 108 – 111، 2015 – 2016.

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- عند تحديد خطر معين يعمل البنك على توفير الموارد المادية والبشرية لمواجهة هذه الأخطار.
- يأخذ البنك دراسة المخاطر بعين الاعتبار وباحترافية عالية،لأن أي خطر يهدد وجود البنك.
- وجود إدراك كبير ووعي جيد لدى المؤسسة بأهمية دراسة المخاطر.

3/ تفسير ومناقشة نتائج المحور الثالث من الاستبيان الخاص بكيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر:

يبين الجدول رقما (3-11) أن المتوسطات الحسابية لأغلب الفقرات في هذا المحور: جائت بدرجة موافق بشدة مما يدل على تقارب إجابات المستجوبين حول كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر من خلال اقتراح وسائل وآليات مناسبة للتعامل مع مختلف المخاطر وكذلك بالعمل على تحديد مستوى المخاطر المقبولة التي من الممكن مواجهتها، وبالتالي صحة الفرضية الثالثة التي تنص على كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر.
مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة البنك بصورة مستمرة ومنتظمة.
- يقوم المحقق الداخلي بالعمل على التقليل من مخاطر الائتمان.
- يقوم المدقق الداخلي بالمحافظة على أصول المؤسسة وممتلكاتها من سوء الاستعمال.
- يساهم المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر المحاسبية المتعلقة بعمليات الغش والخطأ.

المطلب الثاني: تفسير ومناقشة نتائج العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

يتضح من خلال جدول الارتباط السابق أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية قوية وعند مستويات إيجابية بين المتغير المستقل الذي يمثل التدقيق الداخلي، وبين المخاطر في البنك كمتغير تابع.

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار" عند مستوى دلالة إحصائية (a=0.05) تم استخدام اختبار بيرسون (معامل الارتباط) لإيجاد العلاقة والنتائج والتي هي مبينة في الجدول رقم (3-12) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.004 وهي أقل بكثير من قيمة 0.05، وقيمة R = 0.560 مما يعني قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين استخدام الدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التدقيق في مواجهة الأخطار وكيفية تعامل المحقق مع المخاطر "عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) تم استخدام اختبار بيرسون (معامل الارتباط) لإيجاد العلاقة والنتائج والتي هي مبينة في الجدول رقم (12-3) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.003 وهي أقل من قيمة 0.05 ، وقيمة R=0.506مما يعني قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين استخدام الدقيق الداخلي في مواجهة وكيفية تعامل المدقق مع المخاطر عند مستوى دلالة إحصائي (0.05) .

المطلب الثالث: النتائج المحصلة

بعد التحليل والتفسير واختبار الفرضيات وتوصلنا للنتائج التالية:

1- لقد بينت الدراسة على أهمية استخدام التدقيق في مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية من قبل مفتشية التدقيق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال:

- وجود تدقيق فعال وشامل على نظام الرقابة الداخلية في البنك يؤدي إلى مواجهة الأخطار بفاعلية.
- هناك مساهمة فعالة بنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر.
- يساهم فريق المحققين الداخليين في البنك في التقليل من المخاطر الاقتصادية المتنوعة.
- يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر.
- يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر.

2- كما بينت الدراسة مدى مساهمة ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار، وتمثلت في:

- هناك إدراك كبير لدى البنك بأهمية دراسة المخاطر.
- البنك يأخذ دراسة المخاطر بعين الاعتبار ويوليه أهمية كبيرة.
- البنك على دراية بالأخطار المحدقة به.
- البنك يستخدم طرق في التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها.
- يعمل البنك على توفير كافة الوسائل عند تحديد خطر معين.

3- تمثلت كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر في:

- يقوم قسم التدقيق الداخلي بإعداد خطة سنوية وفقا للمخاطر المدروسة المحتملة.

- اكتشاف المخاطر في الوقت المناسب واقتراح توصيات لحلها.
- يعمل المدقق الداخلي تقييم كافة المخاطر التي تواجه أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة.
- يعمل المدقق الداخلي على التقليل من حجم مختلف المخاطر في حال وقوعها.
- يعمل المدقق الداخلي على المحافظة على كافة ممتلكات وأصول المؤسسة من مختلف الأخطار.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على المؤسسة وهي محل الدراسة ببنك التنمية الريفية و الفلاحة لوكالة أم البواقي، كما تم القيام في ضمن الوكالة القيام بتوزيع استبيان من أجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تحليل و تفسير النتائج المتوصل إليها من الدراسة، توصلنا للإجابة على أسئلة الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في هل التدقيق قادر على مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية، ما مدى إدراك ووعي المؤسسة بأهمية دراسة الأخطار وكذلك كيفية تعامل المدقق مع مختلف المخاطر.

كما توصلنا إلى أن وجود علاقة الترابط والتكامل بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر حيث أنهما مكملان لبعضهما البعض وهذا يرجع إلى طبيعة تناسق و الانسجام في العمل فيما بينهما وهذا من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة بدرجة أولى في استمرارية تحقيقه للأرباح والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح المتعاملين معه.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة تسيير الأخطار المرتبطة بعملية التدقيق الداخلي في البنوك ، حيث يعتبر البنك من بين أهم المؤسسات المالية التي تعمل على توفير مختلف أنواع التمويل للمؤسسات الاقتصادية وسعيها أيضا في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للمجتمع، وهذا من خلال تلبية احتياجاته الائتمانية عن طريق أدائها دور الوسيط المالي وقيامها بالعمليات البنكية التي تؤديها، ونظرا للدور الكبير و البالغ الأهمية التي تلعبه البنوك التجارية فنجدها اليوم تواجه مخاطر عديدة قد تهدد من بقائها أو من تحقيق أهدافها فنجدها تلجأ إلى التدقيق الداخلي وتطبيق إجراءاته وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية في مختلف دول العالم ، كما يعتبر التدقيق الداخلي أيضا أحد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر أو الحد منها، كما تحولت النظرة لمهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر، ففي ظل وجود قسم للتدقيق الداخلي يمتاز بالكفاءة والفاعلية فإنه يشكل حماية البنوك من مختلف المخاطر التي يمكن أن تواجهها كما يقلل أيضا من احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن.

فإن طبيعة نشاط البنك تفرض عليه التواجد في جو مليء بالمخاطر مما يستوجب عليه إقامة إدارة فعالة لهذه المخاطر من خلال مساهمة المدقق الداخلي في تسيير إدارة المخاطر، وهذه الأخيرة لن تكون فعالة إلا بوجود نظام رقابة داخلية يساهم في تقليص وتحديد المخاطر البنكية، كما تعتبر الكفاءة المهنية للمحقق عنصرا هاما لأداء مهامه وتشمل الكفاءة المعرفة، الإفصاح، الشفافية والخبرة وتكتسب من خلال عقد دورات تدريبية، الاحتكاك مع المتخصصين في مجال التدقيق الداخلي.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع واختبار مدى صحة الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

1-النتائج النظرية:

- الدور الجوهري للمدقق الداخلي الذي يكمن في تقديم ضمانات للإدارة بفعالية نظام إدارة المخاطر.
- وجود وعي للمحقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر.
- ضرورة إنشاء قسم للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة وهذا من أجل تسيير المخاطر والتعامل معها بحنكة.
- يوفر المدقق المعلومات الكافية واللازمة لإدارة المؤسسة وهذا من أجل أخذ التدابير اللازمة والكافية من أجل مواجهة مختلف الأخطار المحدقة بالمؤسسة.

هناك علاقة ترابط وتكامل و تنسيق فيما يخص الوظيفتين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وهذا من خلال التحقق من مختلف المعلومات والتوصيات التي أعدها المحقق من قبل إدارة المخاطر.

2-النتائج التطبيقية:

• تسعى إدارة المؤسسة في التنبأ وإدارة المخاطر بأنواعها لأنها على دراية تامة بتأثير هذه المخاطر على أهداف المؤسسة، كما تعمل على استخدام أدوات وأساليب لمواجهة هذه المخاطر والتدقيق الداخلي يعتبر أحد أهم هذه الأساليب.

• إن فهم المدقق لطبيعة المخاطر المصرفية وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية يساعده لتحقيق الكفاءة في عملية تدقيق حسابات البنك

• يعد التدقيق الداخلي أداة فعالة للتقليل من المخاطر الاقتصادية الحالية والمتوقعة، كما يعد عمل المدقق الداخلي ضروري في إدارة الأخطار والتنبؤ بها لغرض اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لاسيما القرارات الإستراتيجية والتشغيلية.

•هناك مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في البنك.

التوصيات:

• ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لدعم وتجسيد التدقيق الداخلي.

• ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي لما له من أثر كبير في تخفيض معدل المخاطر إلى أدنى حدوده من خلال قياسه وتحليله لهذه المخاطر.

• ضرورة اهتمام البنوك التجارية بدعم نظام الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر بأنواعها.

• ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين الداخليين لاكتسابهم المعرفة الكافية بمعايير المهنة.

• ضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة وضمان تحقيقها.

• ضرورة اهتمام الإدارة العليا في البنوك بنشاط التدقيق مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة.

آفاق الدراسة:

1- دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في البنوك التجارية حالة البنوك العمومية الجزائرية.

2- مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر و دورها في تحقيق الأهداف.

3- مساهمة عملية التدقيق الداخلي في التقليل من مخاطر الفشل المالي للبنوك التجارية كحالة قطاع البنوك في أم البواقي.

قائمة المراجع

أ- قائمة المراجع بالعربية :

1- الكتب:

1- غسان فلاح المطارنة, تدقيق الحسابات المعاصر و دار المسيرة للنشر و التوزيع, الأردن, الطبعة الأولى, 2006, ص 14.

2- منصور حامد محمود, محمد أبو العلا الطحان, محمد هاشم الحموي, أساسيات المراجعة, مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح, مصر, 1999, ص 6.

3- خالد أمين عبد الله, علم تدقيق الحسابات والناحية النظرية و العملية, دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, الطبعة الرابعة, 2007, ص 13.

4- خالد الخطيب, خليل الرفاعي,علم تدقيق الحسابات , النظري و العملي, دار المستقبل للنشر و التوزيع , الأردن, الطبعة الأولى, 2009 ص 26.

5- الصبان محمد سمير وعبد الوهاب نصر علي, المراجعة الخارجية والمفاهيم الأساسية و آليات التطبيق, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2002, ص 33.

6- القانون التجاري, المرسوم التشريعي رقم93-08 المؤرخ في 25 ابريل 1993, طبعة جديدة مصححة و منقحة, برتي للنشر ,2012.

7- القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، المادة 31، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 42 ب 11/06/2010، ص 08.

8- خلف عبد الله الوردات, التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق, وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الأردن والطبعة الأولى, 2006, ص 30.

9- صالح ميلود خلاط , بشير محمد عاشور و مصطفى ساسي فتوحة, بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية , الواقع و الآفاق , منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة والنشر وطرابلس والطبعة الأولى , 2007,ص 384 .

10- ايهاب نظمي إبراهيم , التدقيق القائم على مخاطر الأعمال,حداثة و تطور, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان الأردن , الطبعة الأولى ,ص21.

11- خالد أمين عبد الله, التدقيق والرقابة في البنوك, دار وائل للطباعة والنشر والأردن, الطبعة الأولى, 1998, ص 174.

12- خالد راغب الخطيب, التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية, دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع و الطبعة الأولى, 2009, ص 163.

13- طارق عبد العال حماد, موسوعة معايير المراجعة, الجزء الأول, الدار الجامعية, 2004, ص 35.

14- حماد ، طارق عبد العال 2007، إدارة المخاطر ، (أفراد ، إدارات ، شركات ، مهارات)، ط1 ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ص 146.

15- الراوي، خالد وهيب 2009، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة. عمان، الأردن ، ص 10.

16- أحمد حلمي جمعة 2009، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 96-97.

17- محمد حمود أحمد صالح السباغي ، دور أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وتحليل المخاطر ، رسالة مقدمة لنيل ، طرحه الدكتوراة في فلسفة المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2017 ، ص 168.

18- أحمد حلمي جمعة ، التدقيق الداخلي والحوكمة ، مكتبة ، المجتمع العربي للنشر ، عمان، الأردن ، 2010 ، ص96.97

19- خالد رهبة الراوي ، إدارة المخاطر المالية ، ط1 ، دار المسير للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2011، ص 10.

20- الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار صالح ، جدة بدار الثقافة الإسلامية ، 1986 ، ص 180.

21- [1] إيهاب نظمي إبراهيم ، التدقيق القائم مخاطر الأعمال حداثة وتطور ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1 ،2009، ص 58 - 59.

22- د مراد حسين العلي ، معايير التدقيق الدولية ، دار عيداء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط1 ، 2015، ص 50 .

23- د. حبار عبد الرزاق ، بلعزوز بن علي ، قندوز عبد الكريم ، ص 70 .

24- يوسف سعيد يوسف المدلل، طور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري.

25- شادي صالح البحيري الرقابة الداخلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

-26

2- مواقع الالكترونية:

1- بحث حول المخاطر البنكية من طرق حسام الموقع الإلكتروني www.htm.com منتدى طيبة الجزائرية، الجزائر، 26-03-2010 ، ساعة 11:43، ص 1.

2- ديوان الرقابة المالي الإتحاد العراقي ، منهج التدقيق وفق أسلوب المخاطر ، 2011 ، ص32. /attchments/audit/;risk.ar.pdf.

3- الأطروحات و المذكرات:

1- رحو خيرة ، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المؤسسة ، دراسة حالة : مؤسسة الزجاج الجديدة nover ، من مذكرة التخرج، الماستر المحاسبة و التدقيق ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، 2011 - 2012.

2- شعباني لطفي, المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة, رسالة ماجستير وجامعة الجزائر, 2004, ص 19.

3- ضحوة عبد الحليم ، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر بالمؤسسة، دراسة حالة : عينة من المدققين الداخليين و الأساتذة ، مذكرة نيل الماستر للعلوم المحاسبية ، جامعة محمد خيضر، 2020 .

5- دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة 2007، ص 121 - 125.

6- بومازونة أمينة، طيبة وئام ، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر ، دراسة حالة : مؤسسة باتيميتال ، من مذكرة الماستر للمحاسبة و التدقيق ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، 2019.

7- فارس حمايزية ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات دراسة حالة: بنك BADR، الجانب التطبيقي، الماستر، شعبة العلوم التجارية ، جامعة أم بواقي، 2015 – 2016. ص 82 .

8- فارس حمايزية ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسات دراسة حالة: بنك BADR، الجانب التطبيقي، الماستر، شعبة العلوم التجارية ، جامعة أم بواقي، 2015 – 2016. ص 89

أ- قائمة المراجع باللغات الأجنبية :

1- Jacques Renard, Théorie et pratique d'audit interne, les éditions d'organisation, 7éme édition, 2010, p73.

2- khayrallah BELAID, l'audit interne et l'approche de la dynamique de groupes, centre de publication universitaire, tunisie, 2005,p11.

3- International standards of the Professional practise of the internal auditing , https://na.theiia.org. consulter le 05/06/2012.

4- https://na. theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/Standards%202011%20Arabic.pdf .consulterle 05/06/2012, p :3.

5- https://na. theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/Standards%202011%20 Arabic.pdf consulter le 05/06/2012, p : 10.

6- Normes internationales de la pratique professionnelle de l'audit interne, https://na.theiia.org.op. cit., p :13.

7- Normes internationales de la pratique professionnelle de l'audit interne, op, cit, p:28.

8- Imtemational federation of Accountants ,Handbook international quality control auditingreview , other assurance related services pronouncement ,new York vsa ,2010 edition ;part 2 ;p18.